"من سمات الدَّرس الحديثي عند علماء الجمعية؛ عنايتهم بمشكل الحديث ومختلفه في تصحيح المفاهيم ودحض الأباطيل"

مداخلة مقدَّمة إلى الملتقى الوطني الموسوم بـ: "الدَّرس التفسيري والحديثي عند علماء جمعية العلماء المسلمين الجزائريين؛ الجهود والمناهج والاتجاهات".

المنعقد بتاريخ: 06 و07 فيفري 2024م

إعداد: الأستاذ الدكتور: نورالدين تومي

ملخص البحث:

يُعالج هذا البحث مسألةً علميةً دقيقة متعلِّقة بالدَّرس الحديثي عند علماء جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وهي اهتمام علماء برفع الإشكال عن الأحاديث والتَّوفيق بين الأحاديث التي ظاهرها التعارض، وتُعتبر هذه المسألة من سمات الدَّرس الحديثي عند علماء الجمعية، حيث تطرَّق البحث من خلال مباحثة إلى الجواب على مدى عناية علماء جمعية العلماء المسلمين بمشكل الحديث ومختلفه في درسهم الحديثي، وكذا التَّطرق إلى خصائص منهجهم في رفع الإشكال والجمع بين الأحاديث التي ظاهرها التَّعارض، وتكمن أهمية البحث في أنَّه يُسلِّط الضَّوء على جهودِ علماء قُطرِنا في مسائل العلم إذ الحاجة ماسَّة إلى التَّعريف بمستوى علمائنا والتَّنويه بعلمهم وجُهدهم، ومن ذلك تعامل علماء الجمعية مع هذه المسألة الدقيقة الشريفة لا سيما والبحث في هذا الموضوع عند علماء الجمعية لم يُطرق من قبل ممَّا يجعل الكلام على جهودهم في هذا الباب أمرا مُلِحًّا، ويهدف البحث إلى إظهارِ بعضِ جوانب جهودِ علماء جمعية العلماء المسلمين الإصلاحية فيما يتعلق بالجانب العلمي، وتعريف النَّشء بمكانة علماء الجمعية ومنزلتهم في العلم والدَّعوة، كما أنَّ من أهداف البحث إثبات مدى اهتمام علماء الجمعية بعلم الوحيين؛ القرآن والسُّنَّة، وأنَّه السَّبيل الوحيد لهداية النَّاس وإصلاحهم، وفي الأخير خلص البحث إلى نتائج من أهمِّها: إظهار قوَّة علماء جمعية العلماء العِلْمِية في رفع الإشكال عن الأحاديث الْمُشكلة والتوفيق بين الأحاديث التي ظاهرها التعارض، والكشَف عن شخصيتين فذتين عميقتين في النَّظر دقيقتين في العلم، هما العلامة عبد الحميد بن باديس والشيخ مبارك الميلي، فإنَّ جلَّ مادةِ البحث تدور حولهما، فلتفخر بلادنا بمثل هذين العلمين اللذين قل نظيرهما.

الكلمات المفتاحية؛ الدرس الحديثي، جمعية العلماء، مشكل الحديث

Abstract:

This research addresses a precise scientific issue related to the hadith study by the scholars of the Algerian Association of Muslim Scholars. It is the interest of the scholars in resolving the issues related to the conflicting hadiths and reconciling between the hadiths that appear contradictory. This issue is considered one of the characteristics of the hadith study by the scholars of the association. The research discusses the extent of the scholars' attention to the problem of hadith and its various aspects in their hadith study, as well as their approach to resolving the issues and reconciling between the conflicting hadiths. The importance of the research lies in shedding light on the efforts of our scholars in scientific matters, as there is a pressing need to introduce our scholars' level of knowledge and highlight their knowledge and efforts. The research also aims to show some aspects of the efforts of the reformist Muslim scholars of the Association of Muslim Scholars in relation to the scientific aspect, and to introduce the youth to the position and status of the scholars of the association in the field of knowledge and advocacy. One of the goals of the research is to prove the extent of the interest of the scholars of the association in the knowledge of the two revelations: the Quran and the Sunnah, and that it is the only way to guide and reform people. In conclusion, the research yielded several important results, including demonstrating the scholarly strength of the scholars of the Association of Muslim Scholars in resolving the problematic hadiths and reconciling between the conflicting hadiths, and revealing the deep and profound personalities of two eminent scholars in the field of knowledge: Al-Imam 'Abd al-Hamid ibn Badis and

Sheikh Mubarak al-Mili. The majority of the research revolves around them, and our country should be proud of such eminent scholars who have no equal.

Keywords: The hadith lesson, the association of scholars, the problem of the hadith age

مقدمة: الحمد لله والصَّلاة والسَّلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن ولاه وبعد:

فإنَّ طريقَ الإصلاح طريقٌ شاقٌّ محفوفٌ بكثيرٍ من الصِّعاب والعوائق، ومن أكبرِ العوائق في طريقه تلك الأفكار المنحرفة التي تنتشر في المجتمع مما تخالف نصوص الوحيين وما كان عليه سلف الأمَّة، خصوصا في باب الاعتقاد والأحكام والسُّلوك.

وقد أَبْلت جمعيةُ العلماء المسلمين الجزائريين في طريق الإصلاح بلاءً حسنًا في مواجهة الفكر المنحرف الذي انتشر في ربوع الوطن بدعم من الاستعمار الفرنسي والذي تنباه فئامٌ من النَّاس كالعلمانيين والطُّرقيين، وقد سلك علماء الجمعية كلَّ الوسائل في تصحيح المفاهيم المنحرفة وردِّ الأباطيل المنتشرة في المجتمع، كان أكثرها وأهمها وسيلة العلم، ولإدراكها أنَّه لا سبيل لإنقاذ المجتمع وإخراجه من وحلِ الجهل والعبودية والاستدمار إلا بنشر الوعي وتنوير النَّشء، فقد تبنَّت الجمعية منهجًا إصلاحيًا قائمًا على نشر العلم الشَّرعي وبثِّه في النَّاس، ذلك العلم المستمد من نصوص الكتاب والسُّنَّة على فهم سلف الأمَّة والأئمَّة، فشمَّروا على سواعد الجِدِّ وسعوا سعيا حثيثا إلى إحياء الأمَّة من رقادها وإخراجها من الظُّلمات بروح ونور الوحي، وذلك بتفسير الآيات وشرح الأحاديث على منهج علميٍّ قويم يضمن الهدف ويُوصِل إلى الغاية.

وممَّا واجهه المصلحون في تصحيح المفاهيم وردِّ الباطل تلكم الأحاديث المشكلة التي فُهِمْت على غير وجهها وشُرحت على غير معناها الصَّحيح، الأمر الذي أنتج انحرافًا في الفكر خلَّف في أرض الواقع تصرفاتٍ وأفعالٍ مخالفة لهدي السَّلف، الشَّيء الذي حتَّم على علماء الجمعية مجابهة ذلك ببثِّ المعاني الصَّحيحة من تلك الأحاديث بين النَّاس، حتى أصبح هذا الأمر من السِّمات البارزة في الدَّرس الحديثي عند علماء الجمعية.

ولما كان علمُ مشكلِ الحديث ومختلفِهِ من العلوم الدَّقيقة الذي يحتاج فهمه إلى فِقْهِ نفسٍ، واطِّلاعٍ واسعٍ على معاني القرآن والسُّنَّة، ومعرفةٍ بالاعتقاد السَّليم اعتقاد السَّلف أهل السُّنَّة، وغوصٍ في دقيق تلك المعاني ومقاصدها، لم يتكلم فيه إلا الأفذاذ القلائل الذين رُزقوا عِلْمًا غزيرًا وفهمًا غائصا ونظرا ثاقبا، ولذلك يقول الإمام النووي: "وإنَّما يقوم بذلك غالبا الأئمَّةُ الجامعون بين الحديث والفقه، والأصوليون المتمكِّنون في ذلك، الغائصون على المعاني الدَّقيقة، الرائضون أنفسهم في ذلك، فمن كان بهذه الصِّفة لم يُشْكِل عليه شيءٌ من ذلك إلا النَّادر في بعض الأحيان"[1].

وأحسب أنَّ الذي ذكره النَّووي قد رُزقه ثلةٌ من علماء الجمعية من أمثال الشيخ العلامة عبد الحمد بن باديس والشيخ البشير الإبراهيمي والشيخ مبارك الميلي، فهم ثُلَّةٌ جمعوا بين الاطِّلاع الواسع والفهم السَّليم والذكاء الْمُشرق والقريحة الوقَّادة والبصيرة النافذة، مع ما أُعطوه من البيان النَّاصع والنُّصح الرَّشيد والرأي السَّديد والذوق الفسيح في العلوم النَّفسية والكونية والباع المديد في علم الاجتماع، مع الشَّجاعة في الرأي والقول والعمل[2].

ومن هذا المنطلق جاءت فكرة هذه المداخلة وهي عناية علماء الجمعية بتفسير مشكل الحديث ومختلفه في درسهم الحديثي خصوصا عند الردِّ على المخالفين في تصحيح المفاهيم.

---

[1] – شرح النووي على مسلم(35/1).

[2] – مستفاد من كلام الشيخ البشير الإبراهيمي في العلامة ابن باديس كما في آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي (252/2).

إشكالية البحث: ما مدى عناية علماء جمعية العلماء المسلمين بمشكل الحديث ومختلفه في درسهم الحديثي؟ وما هي خصائص منهجهم في رفع الإشكال والجمع بين الأحاديث التي ظاهرها التَّعارض؟

أهمية البحث: تظهر أهمية البحث في النِّقاط الآتية:

-أنَّه يُسلِّط الضَّوء على جهودِ علماء قُطرِنا في مسائل العلم ودقائقه، إذْ نحن في أمسِّ الحاجة إلى التَّعريف بمستوى علمائنا وبالتَّنويه بعلمهم وجُهدهم.

-أنَّه مخصَّصٌ لمسألة دقيقة وشريفة من مسائل العلم وهو ما تعلَّق بمشكل الحديث ومختلفه، وكيف تعامل علماء الجمعية مع رفع الإشكال عن الأحاديث ودفع التعارض الظَّاهري بينها.

-أنَّ البحث في هذا الموضوع عند علماء الجمعية لم يُطرق من قبل-في حدودِ علمي-ممَّا جعل الكلام على جهود علماء الجمعية في الباب أمرا مُلِحًّا.

أهداف البحث: يسعى هذا البحث إلى تحقيقِ جملةٍ من الأهداف من أهمِّها:

-إظهارُ بعضٍ من جوانب جهودِ علماء جمعية العلماء المسلمين الإصلاحية فيما يتعلق بالجانب العلمي.

-تعريف النَّشء بمكانة علماء الجمعية ومنزلتهم في العلم والدَّعوة.

-إثبات مدى اهتمام علماء الجمعية بعلم الوحيين؛ القرآن والسُّنَّة، وأنَّه السَّبيل الوحيد لهداية النَّاس وإصلاحهم.

-إبراز مكانة علماء الجمعية العلمية ومستواهم الحقيقي وتمكنهم من دقائق العلم ومن ذلك علم المشكل والمختلف.

وقد جعلت البحث في مقدِّمة وثلاثة مباحث وخاتمة.

المبحث الأوَّل: مفهوم مُشكل الحديث ومختلفه، والعلاقة بين المشكل والمختلف.

المبحث الثَّاني: أسباب استشكال النُّصوص.

المبحث الثَّالث: عناية علماء الجمعية بمشكل الحديث ومختلفه في الدرس الحديثي.

المبحث الأوَّل: مفهوم مُشكل الحديث ومختلفه والعلاقة بين المشكل والمختلف.

مشكل الحديث ومختلف الحديث مركَّبان إضافيان، ولتحديد معناهما يتحتَّمُ علينا معرفة مدلولِ كلِّ لفظةٍ لغة واصطلاحا، ولذلك سنتكلم على مشكل الحديث ومختلفه لغة واصطلاحا على جهة الإفراد ثمَّ على جهة التركيب، وذلك في مطالب.

المطلب الأوَّل: معنى مُشكل الحديث ومختلفه لغة.

الحديث لغة الجديدُ، وهو ضدُّ القديم، ويطلق على الكلام كثيرِه وقليلِه، وجمعه أحاديث.

أمَّا المشكل لغة: فاسمُ فاعلٍ، مِنْ أشْكَلَ يُشْكِلُ إشْكالاً؛ فهو مُشْكِلٌ، واسمُ الفاعل من غيرِ الثُلاثي يأتي على زِنَةِ مُضارِعه، بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة، وكسر ما قبل الآخر[3].

[3] - ينظر: شذا العرف في فن الصرف، لأحمد بن محمد الحملاوي(ص 97).

ومعنى الْمُشْكِل لغةً يدور حول: الاختلاط، والالتباس، والاشتباه، والمُمَاثلة، تقول: أشكل الأمرُ: التبس واشتبه، وأشكل اللَّونُ: اختلط بغيره، وأشكل الكِتابَ: أعلمه بعلامات الإعراب، أعجمه؛ كأنَّه أزال عنه الإشْكال والالتباس[4]، وتقولُ: أشكل عليَّ الأمر، أي: اختلط بغيره[5]، ويُقال: حرف مُشْكِلٌ، أي: مُشْتَبِهٌ مُلتبسٌ، وأمورٌ أشكال، أي: ملتبسة، وبينهم أشكلة، أي: لُبس[6]، والشَّكْلُ: الشَّبَهُ والمِثْلُ، والجمع أشْكَالٌ، وشُكُولٌ، يُقال: هذا أشْكَلُ بكذا، أي: أشْبَه[7]، والمشاكلة المماثلة والموافقة[8].

قلت: من المعنى اللُّغوي أخذ العلماء المعنى الاصطلاحي على تفاوتٍ بينهم في استخراجه.

وأمَّا المختلف، فالذي شاع عند العلماء استعمال المختلف بكسر اللام وفتحها، مختلِف الحديث ومختلَف الحديث، فالمختلِف بكسر اللَّام اسمُ فاعلٍ من الاختلاف، والمختلَف بفتح اللام اسم مفعولٍ من الاختلاف كذلك، والاختلاف لغةً من اختلف الأمران إذا تغايرا ولم يتَّفقا، وكلُّ ما لم يتساو فقد تخالف واختلف، ومنه قول الله﴿ يَخۡرُجُ مِنۢ بُطُونِهَا شَرَابٞ مُّخۡتَلِفٌ أَلۡوَٰنُهُۥ فِيهِ شِفَآءٞ لِّلنَّاسِ ﴾، "اختلفت الأذواقُ: تغايرت، تفاوتت وتناقضت، لم تتّفق... ﴿ وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلۡحُبُكِ ٧ إِنَّكُمۡ لَفِي قَوۡلٖ مُّخۡتَلِفٖ ٨ ﴾: متضارب مضطرب، على اختلافه: بالرغم من تباينه، واختلف الصَّديقان في الرَّأي: تغايرا، ذهب كُلٌّ منهما إلى خلاف ما ذهب إليه الآخر، لم يتَّفقا"[9].

المطلب الثَّاني: مُشكل الحديث ومختلفه اصطلاحا.

الحديث اصطلاحا هو ما أُثِر عن النَّبيِّﷺ من قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ أو صِفَةٍ خَلْقِية أو خُلُقية أو سِيرة، وقد يُطلق على ما أضيف إلى الصَّحابة والتَّابعين من باب التوسُّع[10].

وأمَّا مفهوم مشكل الحديث كمركب إضافي عند علماء الحديث، فلم يتطرق له الأوائل ممَّن ألَّف في مشكل الحديث ومختلفه، إلا أنَّ الإمام الطحاوي قد أشار في مقدِّمة كتابه «مشكل الآثار»، لمعنى الْمُشْكِل اصطلاحا حيث قال: «وإني نظرت في الآثار المروية عنهﷺ بالأسانيد المقبولة، التي نقلها ذوو التثبت فيها والأمانة عليها، وحسن الأداء لها، **فوجدت فيها أشياء مما يسقط معرفتها، والعلم بما فيها عن أكثر الناس**، فمال قلبي إلى تأملها، **وتبيان ما قدرت عليه من مشكلها**، ومن استخراج الأحكام التي فيها، **ومن نفي الإحالات عنها**»[11]، وعلى كلام الطحاوي اعتمد المعاصرون في

---

[4] – مختار الصحاح(ص 168)، ومعجم اللغة العربية المعاصرة(1227/2).

[5] – تهذيب اللغة للأزهري(16/10).

[6] – ينظر: تهذيب اللغة، للأزهري(10/ 25)، ولسان العرب، لابن منظور(11/ 357)، والمصباح المنير، للفيومي(ص 321).

[7] – مختار الصحاح(ص 168).

[8] – مختار الصحاح(ص 168)، ولسان العرب(357/11).

[9] – معجم اللغة العربية المعاصرة(683/1).

[10] – الوسيط في علوم ومصطلح الحديث(ص 24).

[11] – شرح مشكل الآثار(6/1).

تعريف مُشكل الحديث، ومن نظر في كلامِ الطَّحاوي بتأمُّلٍ وجدَ أنَّ مُشكل الحديث يشمل الأحاديث التي تُوهِم معنى باطلًا أو مستحيلا، بسبب غموضٍ فيها، أو معارضتها في الظَّاهر لأصولٍ أخرى.

ولذلك عُرِّف مشكل الحديث عند المعاصرين بعدَدٍ من التعريفات المتقاربة، من نظر فيها وجدَها مُشتملة على ما أشار إليه كلام الطحاوي، فهم فقط تصرَّفوا في كلام الطحاوي ونحتوه على هيئة الحدود والتَّعاريف، فعرِّف مشكل الحديث بأنَّه: «ما تعارضَ ظاهرُه مع القواعدِ، فأوهمَ معنى باطلا، أو تعارضَ مع نصٍّ شرعيٍّ آخر»[12]، وعُرِّف بـ: "الحديث الذي يتعارض ظاهرُه مع أصول وقواعد الشَّريعة فأوهم باطلا، أو اشتمل على معانٍ مُشكلة وغامضة أو مستحيلة، أو تعارض مع نصٍّ شرعي آخر"، وعُرِّف بـ: "أحاديث مروية عن النَّبيِّﷺ بأسانيد مقبولة يوهم ظاهرها معاني مستحيلة أو معارضة لقواعد شرعية ثابتة"[13].

وعرَّفه الدكتور فتح الدّين محمّد أبو الفتح البيانوني بـ: «**الأحاديث المقبولة التي تُوهم التَّعارض مع غيرها من الأدلَّة، والقواعد الشرعية، أو الحقائق العلمية، والتاريخية**»[14]، وعرِّف بـ: «الآثار المروية عن رسول اللهﷺ، بالأسانيد المقبولة، وجاء ما يُناقضها في الظاهر من آية أو حديث أو غير ذلك، مما هو ظاهر ومعتبر، أو فيها ألفاظ أو معانٍ لا تُعلم عند كثير من الناس»[15]، وعرَّفه بعضهم بـ: "هو الحديث المروي عن رسول اللهﷺ بسندٍ مقبول، ويُوهِمُ ظاهره مُعارضةَ آيةٍ قرآنية، أو حديثٍ آخر مثله، أو يُوهِمُ ظاهره مُعارضةَ مُعْتَبَرٍ مِنْ: إجماعٍ، أو قياسٍ، أو قاعدةٍ شرعيةٍ كليةٍ ثابتة، أو أصلٍ لغوي، أو حقيقةٍ علميةٍ، أو حِسٍ، أو معقولٍ"[16].

وبالنَّظر إلى كلام الطحاوي السَّابق والتَّعاريف التي ذُكرت للمُشْكِل يمكن صياغةُ تعريفٍ مُوجز لمشكل الحديث يُؤدِّي الغرض، فنقول: "**مُشكِل الحديث: هو الأحاديث المقبولة التي تُوهِم معنى باطلا أو مُستحيلا، بسببِ غموضٍ وخفاء في معناها، أو معارضتها في الظاهر لأدلةٍ وأصولٍ أُخرى**".

وأما مختلف الحديث كمركَّب إضافي، فكذلك لم يتعرض له الأوائل لعدم اشتغالهم بالحدود والتعريفات، لكن من نظر في تصرُّفهم فيما صنفوه كما فعل الشافعي في "اختلاف الحديث" وابنُ قتيبة في "مختلف الحديث" لوجد أنَّهم استعملوه في الأحاديث التي ظاهرها التَّعارض، فيجمع بينها بأحدِ أنواع الجمع، أو يُرجَّح بينها إذا تعذَّر الجمع، ولذلك عرَّفه الإمام النَّووي بقوله: «أن يأتيَ حديثان متضادَّانِ في المعنى ظاهراً، فيُوفَّقْ بينهما، أو يُرجَّحْ أحدُهما»[17].

المطلب الثَّالث: العلاقة بين مشكل الحديث ومختلفه.

---

[12]– منهج النقد في علوم الحديث نور الدين عتر ص337.

[13] – مختلف الحديث، أسامة خياط(ص 30–32).

[14]– مشكل الحديث دراسة تأصيلية معاصرة(ص26).

[15] – مشكل القرآن، للمنصور(ص 53)، بواسطة: الأحاديْثُ المشْكِلَةُ الواردةُ في تفسير القرآنِ الكريم (عَرْضٌ وَدِراسَةٌ)، لأحمد القصيِّر(ص 23).

[16] – الأحاديْثُ المشْكِلَةُ الواردةُ في تفسير القرآنِ الكريم (عَرْضٌ وَدِراسَةٌ)(ص 23).

[17] – التقريب والتيسير (ص90)، وينظر: الرسالة، للشافعي(ص: 342، ومعرفة علوم الحديث للحاكم(ص122)، ونخبة الفكر، لابن حجر(ص722).

ذهب بعضُ الباحثين المعاصرين أنَّ مشكل الحديث ومختلفه شيءٌ واحد، أي أنَّ مشكل الحديث ومختلف الحديث بمعنى واحد، مستدلين بتعامل الأئمَّة وبواقع الكتب التي صُنِّفتْ في المختلف والمشكل، لكن من تدبَّر جيِّدا المصنفات في هذا الباب وإن جمعت المشكل والمختلف في الغالب إلا أنَّ تعامل الأئمَّة والعلماء مع الأحاديث يلحظ أنَّ هناك اختلافا بين المشكل والمختلف، وهو الذي يؤيده واقع تلك الكتب، فإذا نظرت إلى كتاب "اختلاف الحديث" للشَّافعي–وهو أوَّل مصنف في هذا الباب–لرأيت أنَّه عالج الأحاديث التي ظاهرها التَّعارض في الأحكام، وهو معنى مختلف الحديث، وعنوانه يدلُّ عليه، كما تجد أنَّ كثيرًا من الأحاديث التي أوردها ابنُ قتيبة في كتابه "مختلف الحديث" هي أحاديث ظاهرها التَّعارض فيما بينها، بينهما تجد الطحاوي في "شرح مشكل الآثار" أورد أحاديث تتعارض مع أحاديث أخرى، كما أورد أحاديث تتعارض مع أصول أخرى أو توهم معنى باطلا في نفسها كما عبَّر عنه في المقدمة، بما يدلُّ على أنَّه ذكر النَّوعين جميعا.

وعلى كلِّ حالٍ فعلى الفرق بين مشكل الحديث ومختلفه مشى أكثر العلماء، فإذا كان الأمر كذلك، فما هو الفرق بين مشكل الحديث ومختلف الحديث؟

والجواب أنَّ من نظر إلى التَّعريفين السَّابقين لمشكل الحديث ومختلفه وجد الفرق من جهاتٍ ثلاث[18]؛ **الأولى: الفرق اللغوي**: فالمختلف لغة مشتق من الاختلاف وهو التغاير، بينما المشكل لغةً مشتَقٌّ من الإشكال، وهو الالتباس والاشتباه، **الثَّانية: الفرقُ في السَّبب**: فالمختلف سببه معارضة حديث لحديث ظاهرًا، بينما مُشكل الحديث سبب الإشكال فيه قد يكون التعارض الظاهري بين آية وحديث، وقد يكون سببه التعارض الظَّاهري بين حديثين أو أكثر، وقد يكون سببه معارضة الحديث للإجماع، وقد يكون سببه معارضة الحديث للقياس، وقد يكون سببه مناقضة الحديث للعقل، وقد يكون سببه غموضاً في دلالة لفظ الحديث على المعنى لسبب في اللفظ، فيكون مفتقر إلى قرينة خارجية تزيل خفاءه كالألفاظ المشتركة، الثالثة: **الفرقُ في الحكم**: فالمختلف حكمه محاولة المجتهد التَّوفيق بين الأحاديث المختلفة بإعمال القواعد المقررة عند أهل العلم في ذلك، فإذا تعذَّر لجأ إلى التَّرجيح، وأمَّا المشكل فحكمه النَّظر والتأمل في المعاني المحتملة للفظ وضبطها، والبحث عن القرائن التي تُبيِّن المراد من تلك المعاني.

ومن خلال ما تقدَّم ذكره يتبيَّن أنَّ بين مشكل الحديث ومختلفه علاقة عموم وخصوص جزئي، فالمختلف متضمَّنٌ في المشكل داخلٌ فيه، والمشكل أعم، فكلُّ مشكلٍ مختلفًا، وليس كلَّ مختلفٍ مُشكلا.

قلت: سنمشي في هذا البحث على أنَّ مختلف الحديث هو التَّعارض الظَّاهري بين حديثين أو عددٍ من الأحاديث، وأمَّا مشكل الحديث فهو الحديث الذي يُوهم معنى باطلا في نفسه أو يتعارض في الظَّاهر مع آية من القرآن أو الحس أو العقل أو أدلة أخرى غير الحديث.

المبحث الثَّاني: أسباب استشكال النُّصوص.

---

[18] – ينظر: مختلف الحديث بين الفقهاء والمحدثين، نافذ حسين(ص: 15)، ومختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين، أسامة خياط(ص: 33–38)، وأحاديث العقيدة التي يوهم ظاهرها التعارض في الصحيحين، سليمان الدبيخي(ص: 28–29).

الأصل في النُّصوص من الآيات القرآنية والأحاديث النَّبوية عدم الاستشكال، فإنَّ الأعم الأغلب منها محكمةٌ، ظاهرةُ المعاني، واضحةُ الدِّلالات، بيِّنةُ الْمقاصد، يفهمها أكثرُ طلبة العلم فضلا عن العلماء، يقول تعالى﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٌ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۖ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ﴿٧﴾ ﴾[آل عمران: 7]، ويقول تعالى﴿ وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلۡأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلۡبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلۡمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيّٖ مُّبِينٖ ﴿١٩٥﴾ ﴾ [الشُّعَرَاءِ:192-195]، قال ابنُ كثير: "وَقَوْلُهُ: ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴾ أَيْ: هَذَا الْقُرْآنُ الَّذِي أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ، أَنْزَلْنَاهُ بِلِسَانِكَ الْعَرَبِيِّ الْفَصِيحِ الْكَامِلِ الشَّامِلِ، لِيَكُونَ بَيِّنًا وَاضِحًا ظَاهِرًا، قَاطِعًا لِلْعُذْرِ، مُقِيمًا لِلْحُجَّةِ، دَلِيلًا إِلَى الْمَحَجَّةِ"[19]، فاللهﷻ أنزل القرآن بلسان عربيٍّ مبين، والنَّبيُّﷺ عربيٌّ فصيح اللِّسان بل هو أفصح من تكلم بالضادﷺ، وكانت سنَّتهﷺ بيانٌ وشرح لكتاب الله جلَّ وعلا كما قال تعالى﴿ بِٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِۗ وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلذِّكۡرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ وَلَعَلَّهُمۡ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٤٤﴾ ﴾[النَّحْلِ: 44]، وهذا يدلُّ على أنَّ النَّبيَّﷺ قد بيَّن الشَّرع أحسن بيان، وفصَّله أحسن تفصيل، فلم يترك شيئا مما ينبغي شرحه وبيانه إلا وفعل، حتى ترك النَّاس على بيضاءَ نقية وملةٍ سويَّة واضحة.

إلا أنَّ الاستشكال قد وقع في بعض النُّصوص-مع قلتها-، بل إنَّ استشكال النُّصوص أمرٌ طبيعي، لأنَّ علومَ النَّاس وأفهامَهم تتفاوت في إدراك المعلومات، ولذلك فإنَّ استشكال بعض النُّصوص قديمٌ قد حدَث في أفضل القرون؛ في عهد النَّبيِّﷺ، فكانت آياتُ القرآن تتنزَّل عليهﷺ ويقول الأحاديث، فكان الصَّحابة رضوان الله عليهم يفهمون مراده بسليقتهم وطبيعتهم العربية في أغلب الغالب، لكن لم يمنع ذلك أنَّه يصعب عليهم في بعض الأحيان فهم بعض النُّصوص، وذلك لتوهُّمهم معارضتها لنصوص أخرى، أو لكون اللَّفظة أو الجملة مُشكلة في ذاتها، فكانوا يسألون النَّبيَّﷺ عن معناها، وقد كانﷺ يُجيبهم عن جميع استشكالاتهم، ولم يُنْقَلْ عنهﷺ أنَّه أنكر عليهم ذلك[20].

وبعد جيل الصَّحابة كان حال التَّابعين في استشكال النُّصوص إلاَّ أنَّ دائرة الاستشكال عندهم توسَّعت أكثر، وكان حال أتباع التَّابعين في استشكال بعض النصوص كالجيلين قبله، وقد زاد الاستشكال اتِّساعًا في عهدهم، وذلك لاتساع الرُّقعة الإسلامية ودخول العجم في الإسلام، حتى وقع اختلافٌ وتنافرٌ بين كثيرٍ ممَّن ينتسب إلى العلم بسبب كثير من النَّصوص المشكلة وخصوصا ما تعلق بالتَّعارض الظَّاهري.

ولاستشكال الأحاديث أسبابٌ كثيرة ترجع إلى ثلاثة أمورٍ رئيسة:

---

[19] – تفسير ابن كثير(162/6).

[20] – دراسة نقدية في علم المشكل، إبراهيم العسعس(ص 65)، والأنوار الكاشفة لما في كتاب "أضواء على السنة" من الزلل والتضليل والمجازفة، لعبد الرحمان المعلمي اليماني(ص 223).

الأوَّل: أسباب ترجع إلى لفظ الحديث نفسه: فإنَّ كثيرًا من الأحاديث تختلف دلالتها من حيث العموم والخصوص والإطلاق والتَّقييد والقطع والظَّن، فيقع الاستشكال تبعًا للاختلاف الواقع في دلالاتها، كما أنَّ كثيرًا من الأحاديث توجد فيها ألفاظٌ غريبة تحتاج إلى تفسير، فيقع الاختلاف في تفسيرها والمراد منها، مما يُثار بسببه إستشكالات عند القارئ أو السَّامع، كما نجد كثيرًا من الأحاديث تتعارض في ظاهرها مع نصوص وأدلة أخرى، كأن تتعارض في الظَّاهر مع بعض الآيات أو الأحاديث الأخرى أو الحس أو العقل، فيقع الإشكال بسبب توهُّم التَّعارض.

الثَّاني: أسبابٌ ترجع إلى الشَّخص نفسه–المتعلم أو القارئ والسَّامع–والخلفية العلمية عنده: فإنَّ النَّاس يختلفون في المستوى العلمي ويتفاوتون في الفهم والإدراك، وهذا يجعل دائرة الاستشكال تتَّسع كلَّما نقص زادُ الشَّخص العلمي، فما يستشكله الجاهل تجده واضحا بيِّنًا عند العالم، وما يستشكله طالب علم تجده ظاهرًا عند العالم.

كما أنَّ من أسباب استشكال الأحاديث–ويدخل في التكوين العلمي للشخص–الاتجاه العقدي للشَّخص، فكثيرٌ من الاستشكالات عند المتكلِّمين فيما يتعلق بنصوص الصِّفات والوعد والوعيد والقدر وغيرها هي واضحةٌ بيِّنة مُحكمة عند أهلِ السُّنَّة لا استشكال فيها البتَّةَ.

كذلك من أسباب استشكال الأحاديث–ويدخل في التَّكوين العلمي للشَّخص كذلك–المذهب الفقهي للمتعلِّم، فما يستشكله الحنفي من النُّصوص لا يستشكله المالكي، وما يستشكله المالكي أحيانا لا يستشكله الشَّافعي، وما يكون واضحا عند الجمهور تجده مُشكِلا عند الظاهري، وهكذا.

ويعتبر اختلاف المذهب العقدي والفقهي من أهمِّ أسباب ظهور علم مختلف الحديث وتطوره، فالإمام الشَّافعي أَلَّفَ: كتاب "اختلاف الحديث" وهو في الأحكام بسبب تخبُّطِ النَّاس في الفهم بسبب كثيرٍ من النصوص المشكلة، وهو أوَّل كتاب أُلِّفَ في مختلف الحديث[21]، كما أنَّ ظهور الفرق في الأمَّة جعلت كلَّ فرقةٍ تؤصِّل أصولاً تنتهجها وتسلكها، وجعلت ما خالف أصولها من المشكل أو المتشابه الواجب تأويله، فعوضا أن يكون الرد إلى الكتاب والسُّنَّة كما أمر اللهﷻ ورسوله كان الردُّ عندهم إلى أصولهم الباطلة التي أصلوها، فأصبحت أصولهم هي المحكم وما خالفها هو المتشابه والمشكل الذي يجب أن يرد إلى محكمهم، ولأجل هذا السَّبب صنَّف ابنُ قتيبة كتابه: "تأويل مختلف الحديث"[22]، ثمَّ جاء الإمام الطحاوي وصنَّف كتابه النَّفيس "شرح مشكل الآثار" وهو من أوسع الكتب في هذا الباب[23]، وبعد ذلك انحرف معالجة الْمُشكل عن جادة الصَّواب الذي كان عليه السَّلف خصوصًا ما يتعلق بأحاديث الصِّفات، وظهر ذلك جليا عند ابن فورك[24]،

---

[21] – شرح التبصرة والتذكرة للعراقي(2/108-109).

[22] – تأويل مختلف الحديث، لابن قتيبة(ص 47-51).

[23] – اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر، لعبد الرؤوف المناوي(1/464)، والوسيط في علوم ومصطلح الحديث، لمحمد أبو شهبة(ص 456).

[24] – ينظر: بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية: لابن تيمية(5/448-449)، والتحف فِي مَذَاهِب السّلف، لمحمد بن علي الشوكاني(ص 38-39).

ولا يزال استشكال النُّصوص بسبب الخلفية العقدية والفقهية للباحثين موجودًا إلى اليوم، وما زالت الأُمَّة تكتوي بكثيرٍ من الخلافات التي سببها الاختلاف التَّكويني لأفرادها.

الثَّالث: أسبابٌ راجعةٌ إلى الواقع والبيئة والمكان والزَّمان: فإنَّ بيئة الشَّخص ومحيطه وزمانه له أثرُه في تكوينه وفهمه وعلمه، فما يُستشكل في مكانٍ لا يُستشكل في مكانٍ آخر، وما استشكل في زمنٍ معين-بعد ظهور البدع والفرق وعلم الكلام- لم يكن مستشكلا في زمن الصَّحابة والتَّابعين والأئمَّة، وما كان مستشكلا في زمان سابقٍ أصبح واضحا جليا في زماننا هذا، وما يستشكله الحداثيون والعقلانيون مما تربوا في أحضان الغرب وغُسلت أدمغتُهم في دهاليز الكفر والاستشراق لا يستشكله من عاش في بيئةٍ مسلمة سنيَّةٍ سليمة بعيدة عن الأهواء والأفكار المنحرفة.

المبحث الثَّالث: عناية علماء الجمعية بمشكل الحديث ومختلفه في الدَّرس الحديثي

إنَّ علماء الجمعية-انطلاقا من منهجهم التَّربوية الإصلاحي الدَّعوي-قد واجهوا أناسًا قد تربوا في بيئةٍ قد كثر فيها الجهل والخرافات والبدع، فأنتج عندهم فكرًا وعلمًا مليئا بالأخطاء والمغالطات خصوصا في باب العقيدة، السَّبب الذي جعلهم في صدامٍ مع فئامٍ من النَّاس ممن أُشْرِب قلبُه تلك الأفكار المنحرفة، ولذلك نُفسِّر كثرة ردود علماء الجمعية على الطرقية والعمانيين، وقد أخذ تفسير كثيرٍ من الأحاديث المشكلة حيِّزا كبيرا في السِّجال الذي وقع بين علماء الجمعية والطرقية، كما أنَّ الجهل الممنهج من طرف الاستعمار قد ألقى بظلاله على عوام المسلمين في القطر الجزائري مما حتَّم على المصلحين من علماء الجمعية الجهاد بالبنان لرفع ذلك الجهل بنشر المعاني الصَّحيحة التي عليها الأئمَّة لنصوص الوحيين.

يقول الأستاذ الزاهري العضو الإداري لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين: "كان يوم 23 ماي من السَّنة الماضية من أشد الأيام على هذا الوطن شؤما وسوادا، ففيه جمع المفسدون أمرهم وشركاءهم ثم تقدموا إلى جمعية العلماء المسلمين فأثاروا عليها غارة شعواء، من الشغب والفوضى وأرادوا بها كيدا فكانوا هم الأخسرين، في نحو السَّاعة السَّادسة من صباح هذا اليوم مضى أصحابُنا إلى دارِ إحدى الجمعيات في الجزائر (العاصمة)، فوجد هنالك جموعًا غفيرةً من النَّاس قد تجمهروا أمام الدَّار، وتجمَّعوا داخلها حتى ملأوا صحنها وغُرَفَها وحُجراتِها، فظنَّ صاحبُنا أنَّه أمام مكتبٍ من المكاتب التي يفتحها المترشحون لأحد الانتخابات لشراء الأصوات!! ودخل الدَّار فوجد أنَّ شيخ الحلول قد جلس في صدر المجلس على هيئةٍ بارزةٍ تستلفت إليه الأنظار، وكان مريضًا مُثقلا لا يستطيع أن يجلس طويلا فأحيط-لذلك-بكثير من المساند والوسائد والمخدات، وكان إلى جانبه ثلاثةُ أشخاصٍ يُوزِّعون على النَّاس الأوراق والوصولات أمَّا الوصولات فكانت زائفة مصطنعة وهي من الفئة ذات العشرة فرنكات التي تعطيها جمعية العلماء أعضاءَها العاملين الذين لهم حقُّ الانتخاب، وأمَّا الأوراق فكانت تشتمل على قائمة بأسماء الذين رشحوا أنفسهم لكي يكونوا أعضاء المجلس الإداري لجمعية العلماء المسلمين وهم ليسوا بعلماء ولكن كانوا لأنفسهم يظلمون، وتقدم صاحبُنا من شيخِ الحلول وعاتبَه على هاته الأوراق والوصولات الزَّائفة التي يوزعها مجانا بلا أدنى مقابل على الذين لم تتوفر فيهم الشُّروط التي تُأهِّلُهم لكي يكونوا بجمعية العلماء أعضاء عاملين، وقال له إنَّ هذا هو عمل من يسعى لهدم هذه المؤسسة المباركة التي لم يخلق مثلها في البلاد، وما ينبغي لك-وأنت في شيبتك وشيخوختك- أن تكون في يد (فلان) آلةً من آلات الهدم والتَّخريب وبالإفساد، على أنَّ هذه الجمعية هي جمعية

علماء، وليست جمعية متصوِّفة ولا جمعية أشياخِ طرقٍ، فما يكون لك-أنت المتصوِّف- أن تدخل فيها! فقال شيخ الحلول: إنَّ بيني وبين الشَّيخِ ابنِ باديس عداوة شديدة ما أنساها له أبد الدهر، وأمَّا العلماء الآخرون فليس بيني وبينهم شيء إلا أنَّهم أصحاب الشيخ ابنِ باديس وإخوانه، فقال صاحبنا: وماذا بينكما؟ قال شيخ الحلول: كنت نشرتُ كتابًا واستشهدتُ فيه ببعض الأحاديث النَّبوية التي قلتُ عنها أنَّها واردة في صحيح البخاري وصحيح مسلم، والحقيقة أنَّها لم ترد لا في البخاري ولا في مسلم، وإنَّما أنا الذي غلطت وأخطأت، فما كان من الشيخ ابنُ باديس إلا أن نشر في "الشِّهاب" انتقادًا شديدًا فضحني فيه وحطَّ من قيمتي بين أتباعي وأظهر أغلاطي وأخطائي أو قل أظهر للنَّاس أكاذيبي، فقال له صاحبنا: لو لم تكن أنت نشرت كتابك محشوا بالأغلاط والأخطاء لكان حقًّا لك على الشيخ ابنِ باديس أن يستر عليك جهلك وأن لا يفضحك أمام النَّاس، أما وقد طبعت كتابكَ ونشرته بين النَّاس فمن واجب الشَّيخ ابن باديس ومن واجب كلِّ عالمٍ يغار على السُّنَّة النَّبوية أن يُصحح أغلاطك وأخطاءك للنَّاس حتى لا يضلوا"[25].

هذا أنموذجًا يبيِّن عمل علماء الجمعية في تصحيح ما ينشر من الأباطيل والأغاليط في المجتمع الجزائري، هذا وقد قسمت هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب:

المطلب الأوَّل: منهج علماء الجمعية في مختلف الحديث ومشكله أو خصائص منهج علماء الجمعية في مشكل الحديث ومختلفه.

قام منهجُ علماءِ جمعية العلماء المسلمين في رفع الإشكال عن الأحاديث على عددٍ من الأصول والقواعد يمكن إجمالها في النِّقاط الآتية:

1-فهم الأحاديث في ضوء معاني القرآن الكريم وأصول الشَّريعة ومقاصدها، فمن المقرَّر عند العلماء، بل من المتَّفق عليه بين الأمَّة أنَّ السُّنَّة الصَّحيحة الْمُحْكمة لا تُخالف القرآن، وأنَّ القرآن لا يُخالف السُّنَّة الصَّحيحة الْمُحكَمة، حيث إنَّ سُنَّة النَّبيِّﷺ هي الشَّارحة للقرآن المبيِّنة لمعانيه، كمال قال تعالى ﴿ بِٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِۗ وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلذِّكۡرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ وَلَعَلَّهُمۡ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٤٤﴾ ﴾[النَّحْلِ: 44]، فمن المحال شرعا وعقلا أن يكون الشَّرح والبيان من أفصح من تكلم بالضاد مخالفا للمبيَّن، ومن اعتقد وجود ذلك فلانحرافٍ في القصْد أو لسوءٍ في الفهم[26].

وعليه فإنَّ من أهمِّ قواعد فهم معاني الأحاديث ورفع الإشكال عنها أن تكون على وِفْق ما جاء في القرآن، والأمر كذلك بالنِّسبة للقرآن وهو أنَّ فهمه ورفع الإشكال عن بعض آياته لا بدَّ أن يكون على وِفْق السُّنَّة، إذ أنَّ كلاهما وحيٌ من اللهﷻ، والوحي لا يتناقض، بل يتوافق.

وهذا هو المنهج الأصيل الذي مشى عليه الأئمَّة من الفقهاء والمحدِّثين، وهو الذي سار عليه علماءُ جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، يقول العلامة ابنُ باديس في تفسير قوله تعالى﴿ وَلَوۡ شِئۡنَا لَبَعَثۡنَا فِي كُلِّ قَرۡيَةٖ نَّذِيرٗا ﴿٥١﴾ ﴾[الفرقان:

---

[25] – جريدة «الشريعة» النبوية المحمدية(4/3).

[26] – يقول ابن القيم كما في كتاب الروح(ص 63): "سوء الْفَهم عَن الله وَرَسُوله أصل كل بِدعَة وضلالة نشأت فِي الْإِسْلَام بل هُوَ أصل كل خطأ فِي الْأُصُول وَالْفُرُوع وَلَا سِيمَا إِن أضيف إِلَيْهِ سوء الْقَصْد".

51]: "صح عن النَّبيِّﷺ أنه قال: «أعطيت خمسا لم يعطهم أحد قبلي، كان كل نبي يبعث إلى قومه خاصة، وبعثت إلى كل أحمر وأسود، وأحلّت لي الغنائم، ولم تحل لأحد قبلي، وجعلت لي الأرض طيبة طهوراً ومسجداً؛ فأيما رجل أدركته الصَّلاة صلَّى حيث كان، ونصرت بالرعب بين يدي مسيرة شهر، وأعطيتُ الشفاعة». هكذا جاء هذا الحديث عن جابر بن عبد الله في صحيح مسلم، وجاء فيه من طريق أبي هريرة زيادة: «وختم بي النبيون»، فتعميم رسالته وختم النُّبوة به في الحديث الصَّحيح من طريقيه من مقتضى معنى الآية: فإنَّه لما عممت رسالته، ولم يكن معه رسول في حياته، وختمت به النُّبوة، فلا يكون كذلك بعد وفاته، ثبتت له كرامة الخصوصية، وعظمة المنزلة، وجزالة المثوبة، وهو ما كنا بيناه في معنى الآية، وما أحسن التفسير عندما تعضده الأحاديث الصِّحاح"[27]، ولذلك كثيرًا ما نرى الشَّيخ عبد الحميد بن باديس يقول: تفسير نبوي، بيانٌ نبوي، بيان نبوي قولي، بيان نبوي عملي[28].

2–جمع الأحاديث الواردة في الباب، من أهمِّ ما يُعين على فهم الحديث فهمًا سليمًا موافقا لمراد الرَّسولِ الكريمﷺ أن يكون على وِفْقِ الأحاديث الأخرى في الباب، والمقصود بأحاديث الباب هو الموضوع الواحد والمسألة الواحدة، فإنَّ الحديث يُفسِّر بعضُه بعضًا، ولا يمكن أن يكون مُتعارضا، أو يختلف اختلافا حقيقيًّا، ولذلك قال الإمام أحمد: "الحديث إذا لم تجمع طُرقَه لم تفهمه، والحديث يفسِّرُ بعضُه بعضاً"[29]، فقد يكون الحديث مجملا في هذا الحديث أو هذه الرِّواية ويأتي مبينا في الرِّواية الأخرى أو الحديث الآخر، وقد يجيء مطلقا هنا ويقيد هناك، ويكون عامًّا هنا ويأتي ما يُخصِّصه في رواية أخرى أو حديث آخر، وقد يحمل في هذه الرِّواية على حالٍ وفي أخرى على حالٍ أخرى، ولذلك فالاقتصار على حديثٍ واحدٍ لاستنباط الأحكام وفي الباب أحاديث أخرى، من الانحراف المنهجي في فهم السنَّة بل والدين، لأنَّه قد يَفهمُ الشَّخص حكما من ظاهر آية أو حديثٍ، وهناك حديثٌ أو أحاديث أخرى تفسرُّهُ وهو مخالفٌ لما فهمه ذلك الشَّخص من ظاهر الآية أو ظاهر حديث واحدٍ، فهذا أمرٌ خطير على الفهم.

وعليه فينبغي أن يجهَدَ المرءُ نفسَه في جمع الأحاديث والرِّوايات الواردة في المسألة، لأنَّ جمع الأحاديث والرِّوايات ينتج عنه ويظهر به: معرفة النَّاسخ والمنسوخ، أو الاتِّفاق والتَّفسير، أو الاختلافُ الظَّاهري؛ فإمَّا أن نجِدَ بعد جمع وتتبع الأحاديث أنَّ تلك الأحاديث والرِّوايات مُتوافقة لا اختلاف بينهما، بل يُفسر بعضها بعضا–وهذا بحمد الله كثير–، وإمَّا أن يوجد بينها اختلافٌ، وهو ما يُعرف بالاختلاف الظاهري بين الأحاديث، فإنَّه لا تناقض ولا اختلاف حقيقيٌّ بين الأحاديث، وهذا الذي عالجه المحدِّثون والفقهاء في علم مختلف الحديث، وهي الأحاديث المقبولة التي تكون في الباب الواحد والمسألة الواحدة ويكون بينها اختلافٌ بادئ الأمر بحسب نظر العالم أو الفقيه أوَّل مرة في الأحاديث التي تبدو مختلفة، ولذلك سُميَّ ظاهريٌّ، ثم ما يلبث أن يزول ذلك التَّعارض الظاهري في الغالب، وقد صنِّفت لمعالجة هذا الأمر كتب المختلف،

---

[27] – تفسير ابن باديس(ص 186–187).

[28] – المصدر نفسه(ص 133 و341 و355 و364–365).

[29] – الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، أبو بكر الخطيب البغدادي(212/2).

وعولجت أيضا في كتب الشروح وغيرها، ومن الكتب المشهورة في المختلف، "اختلاف الحديث" للإمام لشافعي، و"تأويل مختلف الحديث" لابن قتيبة.

وقد وفِّق علماء جمعية العلماء المسلمين إلى هذا المنهج القويم، فتراهم –وخصوصا الإمامين الجليلين ابن باديس ومبارك الميلي– يكثرون من ذكر الأحاديث الواردة في الباب، وفهم المسألة على وفق تلك الأحاديث، فإذا كانت متفقة فلتأكيد الحكم وتثبيته، وإن كانت مختلفة في الظَّاهر حرصوا على الجمع بين تلك الرِّوايات، أورد الشيخ العلامة ابن باديس في باب النهي عن البناء عن القبور عددًا من الأحاديث، فقال: بِنَاءُ الْمَسَاجِدِ عَلَى الْقُبُورِ، مَنْ فِعْلِ شِرَارِ الْخَلْقِ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ"، أور فيه حديث عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ وَأُمَّ سَلَمَةَ رضي الله عنهما ذَكَرَتَا كَنِيسَةً رَأَيْنَهَا بِالحَبَشَةِ فِيهَا تَصَاوِيرُ، فَذَكَرَتَا ذَلِكَ لِلنَّبِيِّﷺ فقال: «إِنَّ أُولَئِكَ إِذَا كَانَ فِيهِمُ الرَّجُلُ الصَّالِحُ فَمَاتَ بَنَوْا عَلَى قَبْرِهِ مَسْجِدًا، وَصَوَّرُوا فِيهِ تِلْكَ الصُّوَرَ، فَأُولَئِكَ شِرَارُ الخَلْقِ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ القِيَامَةِ»، رواه الشيخان رحمة الله عليهما"، ثمَّ قال: "هذا الحديث أحد الأحاديث الكثيرة المستفيضة التي جاءت في التحذير من بناء المساجد على القبور، والتنبيه على أن ذلك يؤدي إلى عبادتها، والتأكيد لذلك بذكر ما كان ممن قبلنا من ذلك وما أداهم إليه، فأخبر النَّبيُّﷺ في هذا الحديث أن أصحاب تلك الكنيسة كانوا يبنون المساجد على قبور صلحائهم، ويصورون صورهم وإنما يفعلون ذلك تعظيما لهم واستئناسا بصورهم، وليعبدوا الله تعالى عند قبورهم تبركا بهم، فكانوا بسبب فعلهم من بناء المساجد على القبور، ونحتهم للصور شرار الخلق عند الله يوم القيامة" ثم قال: "هذا الحديث نص صريح في المنع من بناء المساجد على قبور الصالحين، وتصوير صورهم، وفيه الوعيد الشديد على ذلك، ونظيره حديث جندبﷺ عند مسلمﷺ سمع رسول اللهﷺ يقول–قبل أن يموت عليه السَّلام بخمسة أيام–: «ألا وأن من كان قبلكم يتخذون قبور أنبيائهم وصالحيهم مساجد، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد، إني أنهاكم عن ذلك»، ثم ذكر باب "لَعْنُ مَنِ اتَّخَذَ الْمَسَاجِدَ عَلَى الْقُبُورِ"، وأورد فيه حديث أبي هريرةﷺ عن النَّبيِّﷺ قال: «لَعَنَ اللَّهُ اليَهُودَ وَالنَّصَارَى، اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ»، ثم قال: "لما أخبر عليه وآله الصلاة والسلام أن الله لعن اليهود والنصارى بين علة وسبب لعنهم، وهي اتخاذهم قبور أنبيائهم مساجد، وذلك بأن بنوا عليها المساجد أي أماكن العبادة كما هو صريح في حديث آخر هكذا: «بَنَوْا عَلَى قَبْرِهِ مَسْجِدًا»"، ثم أورد باب: النَّهْيُ عَنِ الْبِنَاءِ عَلَى الْقُبُورِ، وذكر حديث جابر بن عبد الله أَنَّ النَّبِيَّﷺ «نَهَى رَسُولُ اللهِﷺ أَنْ يُجَصَّصَ الْقَبْرُ وَأَنْ يُقْعَدَ عَلَيْهِ، وَأَنْ يُبْنَى عَلَيْهِ»، ثم قال: "هذا حديث صحيح صريح في النهي عن البناء على القبر، ومعضداته من السنة كثيرة، وهو من الظهور والصراحة بحيث لا يحتاج إلى تفسير"، ثم أورد باب: "بُنَاة الْمَسَاجِدِ عَلَى الْقُبُوْرِ، مِنْ شِرَارِ الْخَلْقِ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ"، وأورد تحته حديث عائشة رضي الله عنها: "إِنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ وَأُمَّ سَلَمَةَ ذَكَرَتَا كَنِيسَةً رَأَيْنَهَا بِالحَبَشَةِ، فِيهَا تَصَاوِيرُ، لرسول اللهﷺ فقال رسول اللهﷺ: «إِنَّ أُولَئِكَ إِذَا كَانَ فِيهِمُ الرَّجُلُ الصَّالِحُ فَمَاتَ بَنَوْا عَلَى قَبْرِهِ مَسْجِدًا وَصَوَّرُوا فِيهِ تِلْكَ الصُّوَرَ، فَأُولَئِكَ شِرَارُ الخَلْقِ عِنْدَ اللَّهِ عز وجل يَوْمَ القِيَامَةِ»، ثم أورد باب بعنوان: "تَأْكِيدُ النَّهْيِ عَنِ اتِّخَاذِ القُبُورَ مَسَاجِدَ"، وأورد تحته حديث جُنْدَبِ بن عبد اللهﷺ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولُ اللهﷺ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ بِخَمْسٍ يَقُولُ: «إِنِّي أَبْرَأُ إِلَى اللهِ أَنْ يَكُونَ لِي مِنْكُمْ خَلِيلٌ، فَإِنَّ اللهِ تَعَالَى قَدِ اتَّخَذَنِي خَلِيلًا كَمَا اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ عليه السلام خَلِيلًا، وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنْ أُمَّتِي خَلِيلًا لَاتَّخَذْتُ

أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا، أَلَا وَإِنَّ كَانَ مَنْ قَبْلَكُمْ كَانُوا يَتَّخِذُونَ قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ وَصُلَحَائِهِمْ مَسَاجِدَ، أَلَا فَلَا تَتَّخِذُوا الْقُبُورَ مَسَاجِدَ، إِنِّي أَنْهَاكُمْ عَنْ ذَلِكَ»، ثم قال: "هذا الحديث كالأحاديث الماضية، صريح في النهي عن اتخاذ القبور مساجد، وذلك ببناء المساجد عليها كما تقدم في حديث أم حبيبة وأم سلمة–رضي الله عنهما في الجزء الماضي وبالصَّلاة إليها كما فيما سننقله في الجزء الآتي، وفي هذا الحديث تأكيد النهي بكلمة "ألا" مرتين، وبتكرير النهي المستفاد أولا من "لا" وثانيا من الجملة الأخيرة المصرح فيها بمادة النهي مع التأكيد بأن، وبعد هذا التَّأكيد في هذه الصَّراحة لا يبقى من يشك أو يشكك في معناه إلا من أعمى الله بصيرته واستولى الغرض والهوى على لبه، وران كسبه على قلبه عياذا بالله"[30].

ويقول الشيخ مبارك الميلي: "الجمع بين الأخبار في منشأ الشرك" ثمَّ ذكر أخبارا في منشأ الشرك متى كان وأين[31]، وقال في موضع: "الجمع بين الأخبار في ابتداع وثنية العرب"، ثم ذكر أحاديث وأخبار ظاهرها التعارض فيمن أدخل الوثنية إلى جزيرة العرب، ثم قال: "ولكنَّا نرى الجمع بين الأمرين ميسورا، فلا ضرورة بنا إلى الترجيح"، ثم ذكر الجمع الذي ارتضاه[32]، وقال في موضع آخر: "الجمع بين ما جاء في التبرك"، فذكر أحاديث كثيرة في الباب ثم جمع بينها[33]، وقال وقد ذكر أحاديث في الوسيلة: "وأمَّا الوسيلةُ في حديث جابر، فقد فسرتها الأحاديث بأنَّها أعلى درجة في الجنَّة، وذلك معنى القُرب في حديث أبي هريرة"[34].

3–الحرص على ذكر ما صح وإبعاد ما لم يصح من الأحاديث وخصوصا في باب العقيدة والأحكام.

كان من منهج علماء الجمعية في الوعظ والتدريس قائمٌ على كتاب الله وسنة نبيِّهﷺ الصَّحيحة، ومن بركاتٍ علماء الجمعية نشر الأحاديث الصَّحيحة بين النَّاس والتَّحذير من الموضوع والضعيف، يقول أحمد طالب الإبراهيمي: "وللجمعية– من فضل الله– ألسنة سيالة، ومحاضرون قد بلغوا الغاية، فصاحة ورباطة جأش، ونصاعة لفظ، وتفننًا في المواضيع وملكًا لها، ومتانة إلقاء، هذا شأنها في إصلاح الأسلوب، وأما إصلاح الكتب فإن عمدة الجمعية في التذكير على كتاب الله، وحديث نبيه عليه الصلاة والسلام، ومدرسوها ما منهم إلّا من له في العلم مقام معلوم، وهم يلتزمون في تذكيرهم الأحاديث التي صحت أسانيدها ومتونها، ودواوين الحديث الصحيحة المعتمدة موجودة متوافرة، فلا عناء في هذا الباب ومن بركات جمعية العلماء على هذا القطر أن أمهات التفسير الموثوق بها وكتب الحديث الصحيحة راجت بين الناس، وعمرت الخزائن، واكتسحت تلك الكتب التي ضللت الناس وقتلت مشاعرهم، وان الأحاديث الصحيحة بدأت تتداول على الألسنة، وتتناول في المجالس، وترصع أحاديث الناس في مواطن الاستدلال، وأن رواية الحديث بدأت تنتعش"[35]، ويقول العلامة ابن

---

[30] – مجالس التذكير من كلام البشير النذير(ص 148–153).

[31] – الشرك ومظاهره(ص 115–116).

[32] – المصدر نفسه(ص 127–128).

[33] – المصدر نفسه(ص 152–153).

[34] – المصدر نفسه(ص 292).

[35] – مقدمة كتاب آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي(193/1).

باديس: "لا نعتمد في إثبات العقائد والأحكام على ما ينسب للنَّبيِّﷺ من الحديث الضَّعيف، لأنَّه ليس لنا به علم...أحوال ما بعد الموت كلها من الغيب فلا نقول فيها إلا ما كان لنا به علم بماء جاء في القرآن العظيم أو ثبت في الحديث الصَّحيح، وقد كثرت في تفاصيلها الأخبار من الرِّوايات مما ليس بثابت، فلا يجوز الالتفات إلى شيءٍ من ذلك، ومثل هذا كلُّ ما كان من عالم الغيب مثل الملائكة والجن والعرش والكرسي واللوح والقلم وأشراط الساعة وما لم يصل إليه علم البشر"[36].

وقد استعمل علماء الجمعية هذا المنهج عند معالجة الأحاديث التي ظاهرها التعارض في مختلف الحديث أو رفع الإشكال عن الأحاديث، فكانت عمدتهم الأحاديث الصَّحيحة، يقول مبارك الميلي وقد ذكر أحاديث في التوسُّل بالجاه: "الكلام على ما ورد في التوسل بالجاه من ناحية الرواية، وللعلماء في الكلام على أمثال هذه الآثار جهتان؛ جهة السند والرواية، وجهة المعنى والدراية، فأما الرِّواية؛ فإنه لم يخرج هذه الآثار من يلتزمون الصحة فيما يروون غير الحاكم في "المستدرك"، وقد عاب عليه الحفاظ عدم التزامه الصحة فيه، لاشتماله على الضعاف والواهيات والموضوعات، كما يعلم من كلام الذهبي في "الطبقات" و"الميزان" عند ترجمته، ومن كلام السخاوي في "الضوء اللامع" عند ترجمته لنفسه، وحديث عبد الملك بن هارون في سنده انقطاع، وفيه وفي أبيه مقال، ضعفهما الدارقطني..." فتكلم على تضعيف أحاديث التوسل بالجاه، ثم قال: "وهذا القدر كافٍ في تعرُّف حال تلك الرِّوايات، وأنَّها بين الضَّعيف والموضوع، ليس شيء منها صالحاً للاحتجاج"[37]، ويقول الشيخ ابن باديس: "وقال-يعني أحد المخالفين من الطرقية-: وكان من دعائهﷺ: "اللهم اجعل حبك أحب الأشياء إلي، واجعل خشيتك أخوف الأشياء عندي واقطع عني حاجات الدنيا بالشوق إلى لقائك" وقد تقرر أن خوفه خوف اجلال وتعظيم لا خوف النار والعقاب اهـ، ونقول: إنَّ خوف الإجلال لا يخرج به العبد عن ضعف وذل العبودية ومشاهدة قوة وفضل الربوبية فلا يتجرد خوفه الإجلالي عن خوف المؤاخذة: المؤاخذة التي ليست ناراً ولا عذاباً ولكنها مؤاخذة مناسبة لذلك المقام العالي بدليل أنَّ إبراهيم عليه الصلاة والسلام وهو مثل نبينا عليه الصلاة والسلام في العصمة وعدم النار والعقاب وقد خاف المؤاخذة فقال﴿ وَٱلَّذِيٓ أَطۡمَعُ أَن يَغۡفِرَ لِي خَطِيٓـَٔتِي يَوۡمَ ٱلدِّينِ ﴿٨٢﴾ ﴾ولا خطيئة له ولجميع الأنبياء والمرسلين لا من الكبائر ولا من الصغائر على كل حال، وبدليل أنه هو عليه الصلاة والسلام قال: "والله إني لأستغفر الله وأتوب إليه في اليوم أكثر من سبعين مرة" رواه البخاري، وليس هذه لذنب لا صغير ولا كبير وإنما هو لعلمه بالله وعظيم حقه وشدة تعظيمه لربه، فيخاف المؤاخذة فيطلب المغفرة فبان بهذا أن خوف الإجلال لا يتجرد عن خوف المؤاخذة، وبعد هذا البيان نقول لحضرته لا تستدل بالحديث دون بيان رتبته ولا ذكر لمخرجه، وما هكذا يكون استدلال الأمناء من العلماء وأنه يرمي الأحاديث هكذا مهملة اختلط الحق بالباطل وتجرأ على السُّنَّة النَّبوية الغبي والجاهل

---

[36] – آثار ابن باديس(273/1).

[37] – الشرك ومظاهره(ص 309-310).

حتى بلغ الأمر إلى نسبة الأحاديث إلى كتب الإسلام المتفق عليها ولا وجود لها فيها، أما نحن فلا نعرف هذا الدعاء في الصحاح المتداولة عندنا فليتك تبين من أين جئت به حتى نعرف مقدار ما تعتمد في احتجاجك عليه "[38].

4–الاعتماد على فهم السَّلف وكلام الأئمَّة العلماء في فهم السنة والجمع بين الأحاديث التي ظاهرها التعارض ورفع الإشكال عمَّا يشكل من الأحاديث، مع الاجتهاد منهم في كثير من الأحيان، يقول الشيخ البشير الإبراهيمي: "وأفلحت الجمعية في تبيين السُّنَّة النَّبوية المحمدية معنى ومفهومًا، وحمل الأمَّة على الرجوع إليها علمًا وعملًا، والتمسُّك بالصَّحيح الثابت منها فعلًا وتركا، والاهتداء بهدي السَّلف الذين هم نقلتها وتراجمتها والمؤتمنون على فهمها، والعاملون بها والواقفون عند حدودها، والناشرون لدقائقها والناصرون لحقائقها والمبلغوها سهلة سمحة إلى الأمم على أنها بيان لكتاب الله توالفه ولا تخالفه، وشرح عملي لدين الله يؤيده ولا يعانده، وطريق إلى سعادة الدارين لا يضلّ سالكه، ولا يفلح تاركه، وسُلَّمٌ موصلٌ إلى الحياة العزيزة الكاملة المبنية على العمل المغذي للهمم والإقدام المغذي للعزائم والقوة التي هي عماد الحياة"[39]، ويقول العلامة ابن باديس بعد أن ذكر بعض الأحاديث في باب النهي عن البناء على القبور: "هذا، وإنَّنا بعد أن نفرغ من نقل متون هذه الأحاديث الصَّحيحة الصَّريحة، نأتي بكلام الأئمَّة من شُرَّاحها عليها، ثمَّ بكلام الأئمَّة من فقهائنا المالكية، رحم الله الجميع ونفعنا بمحبتهم وحشرنا في زمرتهم لا مبدلين ولا مغيرين آمين"[40].

5–حمل الأحاديث المشكلة في الغيبيات على ظاهرها، يقول العلامة ابن باديس: "أخرج الشيخان عن أنس بن مالكﷺ أنَّ رجلاً قال: يا نبي الله، كيف يحشر الكافر على وجهه؟ قال: أليس الذي أمشاه على الرِّجلين في الدنيا قادرًا على أن يمشيه على وجهه يوم القيامة، فقه: من هذا الحديث علمنا أنَّه يجب فيما يرد من الأخبار عن اليوم الآخر أن يحمل على ظاهره ولو كان غير معتاد في الدنيا لأنَّ أحوال العالم الآخر لا تقاس على أحوال هذا العالم، توجيه: رفعوا وجوههم في الدنيا عن السُّجود لله فأذل الله تلك الوجوه فمشوا عليها في المحشر، ورفعوا رؤوسهم كبراً عن الحق فنكَّسها الله يوم القيامة، ومشوا في طريق النظر والاستدلال مشياً مقلوباً فمشوا في الآخرة مشياً مقلوباً فكان ما نالهم من سوء تلك الحال جزاءً وفاقاً لما أتوا من قبيح الأعمال. وما ربك بظلام للعبيد"[41].

المطلب الثَّاني: نماذج من شرح مشكل الحديث ورفع الاستشكال عن الأحاديث[42].

---

[38] – آثار ابن باديس(461/1)، وينظر كذلك: آثار ابن باديس(ص 385–389).

[39] – آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي(285/1).

[40] – مجالس التذكير من كلام البشير النذير(ص 153)، وهو في آثار ابن باديس(253/2)، وينظر كذلك: ومجالس التذكير(حديث(ص 194–195))، والشرك ومظاهره(ص 191–193)، وجريدة الشريعة(3/3).

[41] – آثار ابن باديس(423/1).

[42] – ينظر نماذج أخرى: الأنموذج: جريدة الشريعة(3/3)، وآثار ابن باديس(144/1) و(148/1) و(174/2) و(191/2) و(192/2) و(195/2) و(196/2) (98/4–99)، و(422/4)، وتفسير ابن باديس(ص 245–246)، ومجالس التذكير من كلام البشير النذير(ص 198–199).

الأنموذج الأوَّل: تفسير حديث التَّوسُّل بالنَّبيِّﷺ الذي جاء في حديثِ أنسِ بنِ مالكﷺ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطابِﷺ كانَ إِذَا قَحَطُوا اسْتَسْقَى بِالْعَبَّاس بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِﷺ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنَّا كُنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِنَبِيِّنَاﷺ فَتَسْقِينَا، وَإِنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِعَمِّ نَبِيِّنَا فَاسْقِنَا، قَالَ: فَيُسْقَوْنَ[43].

فهذا الحديث من الأحاديث الْمُشكلة في باب التَّوسُّل، وقد ذهب جماعةٌ من الصُّوفية وغيرِهم إلى جواز التَّوسُّل بذات النَّبيِّﷺ بعد موته وبمقامه، استدلالا بظاهر هذا الحديث، بل وتوسَّعوا بذلك إلى جواز التوسُّل بذوات المخلوقين وخصوصا الصَّالحين[44]، وقد فهم العلماءُ والأئمَّةُ من الحديث خلاف ذلك، وذكروا أنَّ معنى هذا الحديث هو التَّوسُّل بدعاء النَّبيِّﷺ يدعو لهم فيستجيب الله دعاءه، فهذا معنى التَّوسُّل في هذا الحديث، وهو التوسُّل الذي كان يفعله الصَّحابة مع النَّبيِّﷺ وقد جاء في عدَدٍ من الأحاديث[45]، فلمَّا مات النَّبيُّﷺ توسلوا بالعبَّاس، أي بدعاء العبَّاس، فـ"التَّوسُّل بدعائه وشفاعته- كما قال عمر-فإنَّه توسُّلٌ بدعائه لا بذاته، ولهذا عدلوا عن التَّوسُّل به إلى التوسُّل بعمِّه العباس، ولو كان التَّوسُّل هو بذاته لكان هذا أولى من التوسُّلِ بالعبَّاس، فلمَّا عدلوا عن التوسُّل به إلى التوسُّلِ بالعبَّاس عُلِمَ أنَّ ما يُفعل في حياته قد تعذَّر بموته، بخلاف التوسُّل الذي هو الإيمان به والطاعة له فإنَّه مشروعٌ دائماً"[46]، وبهذا أجاب العلامة ابنُ باديس والشَّيخ مبارك الميلي على هذا الحديث، فقال الأوَّل: "ومعنى الحديث أنَّهم كانوا يتوسَّلون بالنَّبيِّﷺ يدعو لهم في الاستسقاء ويدعون، ثمَّ صاروا يتوسَّلون بالعباس فيدعو لهم ويدعون، **فالتوسُّل هنا قطعًا بدعائهما لا بذاتهما**، ووجه الاستدلال بهذا الحديث على مرجوحية التَّوسُّل بالذَّات أنَّ الصَّحابة لم يقولوا في موقفهم ذلك: اللهم إنَّا نتوسَّلُ إليك بنبيِّنا أي بذاته ومقامه، بل عدلوا عن ذلك إلى التوسُّل بالعبَّاس يدعو لهم ويدعون كما كان النَّبيُّﷺ يفعل في الاستسقاء، ولقد استدل بعضُهم بعدول الصَّحابة عن التَّوسُّل بذات النَّبيِّﷺ في هذا المقام على منعه، ونحن لما بينا قبلُ من دليلِ جوازه إنَّما نستدل بعدولهم على مرجوحيته"[47]، وقال الثَّاني وقد ذكر حديث الأعمى[48]: "والتَّوجُّه بالنَّبيِّﷺ معناه التَّوجُّه بدعائه، دلَّ على

---

[43] – أخرجه البخاري(كتاب الصلاة، بَابُ سُؤَالِ النَّاسِ الْإِمَامَ الِاسْتِسْقَاءَ إِذَا قَحَطُوا، 82/2 رقم: 1021، وكتاب الفضائل، بَابُ فَضَائِلِ أَصْحَابِ النَّبِيِّﷺ، ذِكْرُ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِﷺ، 47/5 رقم 3700)،

[44] – ينظر: التوسل أنواعه وأحكامه للألباني(ص 51-53)، والتوصل إلى حقيقة التوسل لمحمد نسيب الرفاعي(ص 261-266).

[45] – ينظر: التوصل إلى حقيقة التوسل لمحمد نسيب الرفاعي(ص 162-172).

[46] – قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة لابن تيمية(ص 87).

[47] – مجالس التذكير من كلام البشير النذير(ص 44).

[48] – هو حديث عثمان بن حُنيفﷺ أنَّ رجلاً ضريرا جاء إلى النَّبيِّﷺ يسأله الدعاء ليرد الله عليه بصره، فخيَّره بين الصبر ودعائه له، فأصر على اختيار دعاء رسول اللهﷺ، فأمره بالوضوء وصلاة ركعتين، ثم الدعاء بهذا اللفظ: «اللَّهُمَّ! إِنِّي أَسْأَلُك وَأَتَوَجَّهُ إِلَيْك بِنَبِيِّك مُحَمَّدٍ، نَبِيِّ الرَّحْمَةِ، يَا مُحَمَّدُ! إِنِّي أَتَوَجَّهُ بِكَ إِلَى رَبِّي فِي حَاجَتِي هَذِهِ لِتُقْضَى لِي، اللَّهُمَّ! فَشَفِّعْهُ فِيَّ». أخرج الترمذي (رقم: 3649)، والنسائي في عمل اليوم والليلة(رقم: 658 و659 و660)، وابن ماجه(رقم: 1385)، وأحمد(رقم: 17240 و17241)، وابن خزيمة (2/ 225–226 رقم: 1219)، وغيرهم، من طريق عن شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ المديني-وهو عمير بن يزيد بن عمير الأنصاري الخطمي- قَالَ: سَمِعْتُ عُمَارَةَ بْنَ خُزَيْمَةَ يُحَدِّثُ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ حُنَيْفٍﷺ، أَنَّ رَجُلًا ضَرِيرَ الْبَصَرِ أَتَى النَّبِيَّﷺ، فذكره، وهذا إسنادٌ صحيح، وقال الترمذي عقبه: "هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي جَعْفَرٍ وَهُوَ الْخَطْمِيُّ".

هذا المحذوف اختيار الأعمى لدعاء الرَّسولﷺ بعد تخييره له بينه وبين الصبر، وأمره للأعمى بالدُّعاء بعد دعائهﷺ؛ نظير ما أخرجه مسلم وغيره من قولهﷺ لمن سأله مرافقته في الجنة: «أَعِنِّي عَلَى نَفْسِكَ بِكَثْرَةِ السُّجُودِ»؛ فنصح لهما بعبادتي الصَّلاة والدُّعاء لمناسبتهما للمطلوب، ونظيرُ حديث الأعمى ما رواه البخاري في "صحيحه" من استسقاء عمر بالعباس، وقوله: "اللَّهُمَّ! إِنَّا كُنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بَنَبِيِّنَا، فَتَسْقِينَا، وَإِنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِعَمِّ نَبِيِّنَا؛ فَاسْقِنَا"؛ ففيه إثباتُ التَّوسُّل بالرَّسولﷺ في حياته، وبأهل الفضل–ولا سيما ذوو قرابته–بعد موته، والمقصود التَّوسُّل بدعائهم إذا كانوا معنا في عالمنا، أمَّا من كان في العالم الغيبي؛ فكلُّ شيء منه غائبٌ علينا؛ فلا نعلم هل دعا لنا ولم يرد الشرع بدعائهم لنا، والعباس حاضر وقع منه الدعاء"[49].

قلت: الذي يدلُّ على أنَّ المراد بهذا الحديث هو التوسُّل بالدُّعاء لا بالذَّات ما ذكره الحافظ ابنُ حجر من صيغة الدُّعاء الذي دعا به العبَّاس، فقال: "وقد بيَّن الزُّبيرُ بن بكَّار في "الأنساب" صفةَ ما دعا به العباس في هذه الواقعة والوقت الذي وقع فيه ذلك، فأخرج بإسنادٍ له أنَّ العبَّاس لما استسقى به عمر قال: اللهم إنَّه لم ينزل بلاء إلا بذنب، ولم يكشف إلا بتوبة، وقد توجَّه القوم بي إليك لمكاني من نبيِّك، وهذه أيدينا إليك بالذنوب ونواصينا إليك بالتَّوبة فاسقنا الغيث، فأَرْخَت السَّماءُ مثل الجبال حتى أَخْصَبت الأرضُ، وعاش النَّاس"[50]، فأنت ترى أنَّ العباس إنَّما توسَّل إلى اللهﷻ بالاعتراف بفعلِ الذنوب ثمَّ توجَّه إلى الله جلَّ وعلا بالتَّوبة منها، وهذا من الأعمال الصَّالحة، فدعا الله أنْ يُغيثهم ففعل، وقد فهم العلماء هذا الحديث ورفعوا الإشكال الذي يدلُّ عليه ظاهرُه في إطار الأحاديث الأخرى التي وردت في أنَّ الصَّحابة رضي الله عنهم كانوا يتوسَّلون إلى اللهﷻ بدعاء النَّبيِّﷺ لأنَّه مستجاب الدَّعوة، وهذا هو المنهج الأصيل الذي سار عليه علماء الجمعية كما رأيت.

الأنموذج الثَّاني: الجواب على مشي الكافر يوم القيامة على وجهه، جاء في القرآن أنَّ الكافر يُحشر على وجهه يوم القيامة وذلك في قوله تعالى﴿ ٱلَّذِينَ يُحۡشَرُونَ عَلَىٰ وُجُوهِهِمۡ إِلَىٰ جَهَنَّمَ أُوْلَٰٓئِكَ شَرّٞ مَّكَانٗا وَأَضَلُّ سَبِيلٗا ﴿٣٤﴾ ﴾ [الفرقان: 34]، وقد جاءت السُّنَّة بِبَيان أنَّ هذا الحشر على الوجه يكون مَشيًا، وهذا مُشكلٌ؛ إذْ المشيُ على الوجهِ فيه غرابةٌ لأنَّه خلاف العادة، فإنَّ الأصلَ في بني آدم هو المشي على الرِّجلين، أجاب على هذا الإشكال العلامة ابن باديس إذ يقول: "أخرج الشيخان عن أنس بن مالكﷺ أنَّ رجلاً قال: يا نبي الله، كيف يحشر الكافر على وجهه؟ قال: "أليس الذي أمشاه على الرِّجلين في الدنيا قادرًا على أن يمشيه على وجهه يوم القيامة"[51]، **فقه**: من هذا الحديث علمنا أنَّه يجب فيما يَرِدُ من الأخبار عن اليوم الآخر أن يُحمل على ظَاهرِه ولو كان غير معتادٍ في الدنيا، لأنَّ أحوالَ العالم الآخر لا تُقاس على أحوال هذا العالم"، ثمَّ قال: "**توجيه**: رفعوا وجوههم في الدُّنيا عن السُّجود لله فأذلَّ اللهُ تلك الوُجوه فمشوا عليها في

---

[49] – الشرك ومظاهره(ص 299–300).

[50] – فتح الباري(497/2).

[51] – البخاري(رقم: 4741 و6531)، ومسلم(رقم: 2806).

المحشر، ورفعوا رؤوسهم كِبْراً عن الحقِّ فنكَّسها اللهُ يوم القيامة، ومَشَوْا في طريقِ النَّظر والاستدلال مشياً مقلوباً فمشوا في الآخرة مشياً مقلوباً، فكان ما نالهم من سوء تلك الحال جزاءً وفاقاً لما أتوا من قبيح الأعمال، وما ربك بظلام للعبيد"[52].

قلت: على منهج وسبيل العلماء سارَ العلامة ابنُ باديس في تفسير هذا الحديث على ظاهره وأنَّ المراد به حقيقة المشي على الوجه، قال ابنُ حجر: "قوله: "أليس الذي أمشاه إلخ" ظاهرٌ في أنَّ المرادَ بالمشيِ حقيقته، فلذلك استغربوه حتى سألوا عن كيفيته، وزعم بعضُ المفسِّرين أنَّه مثلٌ، وأنَّه كقوله ﴿ أَفَمَن يَمْشِي مُكِبًّا عَلَىٰ وَجْهِهِۦٓ أَهْدَىٰٓ أَمَّن يَمْشِي سَوِيًّا ﴾ قال مجاهد: هذا مثلٌ المؤمن والكافر، قلتُ: ولا يلزم من تفسير مجاهد لهذه الآية بهذا أن يُفسِّر به الآية الأخرى، فالجواب الصَّادر عن النَّبيِّﷺ ظاهرٌ في تقرير المشيِ على حقيقته"[53].

الأنموذج الثَّالث: معنى الأبدال في الحديث.

وردت أحاديث فيها لفظ الأبدال والبُدلاء، وكلُّها لا تخلو من ضعف[54]، وأَمثَلُها حديثِ شُرَيْح بنِ عُبَيْدٍ، قَالَ: ذُكِرَ أَهْلُ الشَّامِ عِنْدَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وهُوَ بِالْعِرَاقِ، فَقَالُوا: الْعَنْهُمْ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، قَالَ: لَا، إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِﷺ يَقُولُ: "الْأَبْدَالُ يَكُونُونَ بِالشَّامِ، وَهُمْ أَرْبَعُونَ رَجُلًا، كُلَّمَا مَاتَ رَجُلٌ أَبْدَلَ اللهُ مَكَانَهُ رَجُلًا، يُسْقَى بِهِمُ الْغَيْثُ، وَيُنْتَصَرُ بِهِمْ عَلَى الْأَعْدَاءِ، وَيُصْرَفُ عَنْ أَهْلِ الشَّامِ بِهِمِ الْعَذَابُ"[55]، وبعضُ هذه الأحاديث مع ضعفها مُوهمةٌ وفيها نوعُ إشكال، ولأجل ذلك ذهب جماعةٌ من الصُّوفية إلى أنَّ الأبدال هم الذين لهم علمٌ بأحوالِ الكواكب السَّيَّارة، فاعتقدوا بذلك فيهم علمَ

---

[52] – آثار ابن باديس(423/1).

[53] – فتح الباري(382/11).

[54] – الأحاديث الواردة في الأبدال أو البدلاء كلها ضعيفة، وبعضها منكر أو موضوع، يقول ابن القيم في المنار المنيف(ص 133) وهو يعدِّد أنواع الأحاديث الموضوعة والضعيفة: "وَمِنْ ذَلِكَ أَحَادِيثُ الأَبْدَالُ وَالأَقْطَابُ وَالأَغْوَاثُ وَالنُّقَبَاءُ وَالنُّجَبَاءُ وَالأَوْتَادُ، كُلُّهَا باطلة عَلَى رَسُولِ اللَّهِﷺ، وَأَقْرَبُ مَا فِيهَا "لا تَسُبُّوا أَهْلَ الشَّامِ فَإِنَّ فِيهِمُ الْبُدَلاءَ كُلَّمَا مَاتَ رَجُلٌ مِنْهُمْ أَبْدَلَ اللَّهُ مَكَانَهُ رَجُلا آخَرَ" ذَكَرَهُ أَحْمَدُ وَلا يَصِحُّ أَيْضًا فَإِنَّهُ مُنْقَطِعٌ"، وقال ابن تيمية في مجموع الفتاوى(167/11): "وكذا كلُّ حديث يروى عن النبيﷺ في عدة "الأولياء" و"الأبدال" و"النقباء" و"النجباء و"الأوتاد" و"الأقطاب" مثل أربعة أو سبعة أو اثني عشر أو أربعين أو سبعين أو ثلاثمائة وثلاثة عشر أو القطب الواحد، فليس في ذلك شيء صحيح عن النَّبيِّﷺ، ولم ينطق السلف بشيء من هذه الألفاظ إلا بلفظ "الأبدال""، وينظر كذلك: الموضوعات لابن الجوزي(397/3)، والمقاصد الحسنة للسخاوي(128/1-140)، والفوائد المجموعة للشوكاني(ص: 245).

[55] – أخرجه أحمد(231/2 رقم 896)، وإسناده منقطع؛ شريح بن عبيد لم يسمع من عليٍّﷺ، وقد حاول السَّخاوي تقويته في المقاصد الحسنة بأمرين؛ الأول: أنَّ شريح بن عبيد يمكن إدراكه لعليٍّﷺ، فقال(134/1): "ورجالُه مِنْ رواةِ الصحيح، إلا شُرَيحًا وهو ثقةٌ، وقد سمعَ مِمَّن هو أقدمُ مِنْ عليٍّ"، والثاني أنَّ هذا الحديث عمل به الأئمة، فقال(136/1): "ومما يَتقوَّى به هذا الحديث، ويَدُلُّ لانتشاره بين الأئمة: قولُ إمامِنا الشافعيِّ رحمه الله في بعضهم: "كُنَّا نعدُّهُ مِنَ الأبدال"، وقولُ البخاريِّ في غيرِه: "كانوا لا يَشُكُّونَ أنه مِنَ الأبدال"، وكذا وَصَفَ غيرُهما مِنَ النُّقَّادِ والحُفَّاظِ والأئمةِ غَيرَ واحدٍ بأنهم مِنَ الأبدالِ"، قلت: أمَّا الجواب على الأمر الأوَّل فقد ذكر غير واحد من أهل العلم منهم ابن عساكر أنَّ شريحا لم يسمع من عليٍّ بل ذكر محمد بن عوف الحافظ أنَّه لم يسمع من أحد من أصحاب رسول اللهﷺ، فقال ابن عساكر في تاريخ دمشق(1/ 289)وقد أخرج الحديث: "هذا منقطع بين شريح وعلي؛ فإنه لم يلقَه"، وسُئِلَ محمد بن عَوف الحافظ كما في تهذيب الكمال(447/12): "هل سمع شُرَيحُ بن عُبيد من أبي الدرداء؟ فقال: لا، قيل له: فسمع من أحدٍ من أصحاب النَّبيِّﷺ؟ قال: ما أظنُّ ذلك، وذلك أنَّه لا يقول في شيءٍ من ذلك سمعتُ، وهو ثقة"، وأمَّا الجواب على الأمر الثَّاني فالأئمة قد يستدلون بلفظة في الحديث الضعيف وهم يرون ضعفه، والله أعلم.

الغيب والتَّصرُّف في الكون[56]، وقد أجاب العلماءُ على الإشكال الذي يدلُّ عليه ظاهرُ بعضِ هذه الأحاديث منهم الشيخ مبارك الميلي إذ يقول: "الأبدال: وقال متأخرو الصُّوفية بالأبدال، ورتبوهم ترتيب الشِّيعة للنُّقباء، والأبدال قد وردت فيهم أحاديث بعضُها تَعُدُّهم ثلاثين، وبعضها تَعدُّهم أربعين، ولا تخلو أسانيدها من مقال، وأحسنها حديث علي بن أبي طالب عن رسول اللهﷺ: «الْبُدَلَاءُ بِالشَّامِ وَهُمْ أَرْبَعُونَ رَجُلًا، كُلَّمَا مَاتَ رَجُلٌ؛ أَبْدَلَ اللَّهُ رَجُلًا مَكَانَهُ، يُسْتَقَى بِهِمُ الْغَيْثُ، وَيُنْتَصَرُ بِهِمْ عَلَى الْأَعْدَاءِ، وَيُصْرَفُ عَنْ أَهْلِ الشَّامِ بِهِمُ الْعَذَابُ». رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح؛ غير شريح بن عبيد، وهو ثقةٌ، وقد سمع من المقداد، وهو أقدم من علي، قاله في "مجمع الزوائد"(62/10)، وقد بيَّن الحديث أنَّ كونهم أبدالًا لأنَّ من ماتَ منهم خلَفه آخر، وما نُسب إليهم من السَّقيِ والانتصار وصَرْفِ العذاب هو من باب رحمة الله للأشرار بطاعة الأخيار، لا من باب التَّصرُّف في الكون؛ ففي "مجمع الزوائد": "باب لولا أهل الطَّاعة هلك أهل المعصية"، وساق حديث أبي هريرة عن النَّبيِّﷺ: «مَهْلاً، فَإِنَّ اللَّهَ تبارك وتعالى شَدِيدُ الْعِقَابِ، فَلَوْلا صِبْيَانٌ رُضَّعٌ، وَرِجَالٌ رُكَّعٌ، وَبَهَائِمُ رُتَّعٌ، صُبَّ عَلَيْكُمُ الْعَذَابُ [صَبًّا] (أَوْ أُنْزِلَ عَلَيْكُمُ الْعَذَابُ)». رواه البزار والطبراني في "الأوسط" بنحوه وأبو يعلى بأخصر منه،

---

[56] – لفظ الأبدال من الألفاظ الأربعة التي تدور على ألسنة الصوفية، وهي مراتب الولاية عندهم، وهي الأوتاد والأقطاب والنجباء والأبدال وبعضهم يزيد العرفاء والنقباء، "فالأوتاد أربعة في كلِّ زمان، لا يزيدون ولا ينقصون، أحدهم يحفظ الله به المشرق وولايته فيه، والآخر المغرب، والآخر الجنوب، والآخر الشمال، ويعبر عنهم بالجبال لحكمهم في العالم حكم الجبال في الأرض، وألقابهم في كل زمن: عبد الحي، وعبد العظيم، وعبد القادر وعبد المريد"، وأما الأقطاب، "فالقطب وقد يسمى غوثاً باعتبار التجاء الواحد إليه، عبارة عن الواحد الذي هو موضع نظر الله في زمانه، أعطاه الله الطلسم الأعظم من لدنه، وهو يسري في الملكوت وأعيانه الباطنة والظاهرة سريان الروح في الجسد، بيده قسطاس الفيض الأعم، وزنه يتبع علمه، وعلمه يتبع علم الحق، وعلم الحق يتبع الماهيات الغير المجعولة، [فهو] يفيض روح الحياة على الكون الأعلى والأسفل، وهو [على] قلب إسرافيل من حيث حصته الملكية الكاملة مادة الحياة [والإحساس، لا] من حيث الإنسانية، وحكم جبريل فيه كحكم النفس الناطقة في النشأة الإنسانية، وحكم ميكائيل فيه كحكم القوة الجاذبة فيها، وحكم عزرائيل فيه كحكم القوة الواقعة فيها"، "والنجباء ثمانية في كل زمان لا يزيدون ولا ينقصون عليهم أعلام القبول في أحوالهم، ويغلب عليهم الحال بغير اختيارهم، هم أهل علم الصفات الثمانية، ومقامهم الكرسي لا يتعدونه ما داموا نجباء، ولهم القدم الراسخ في علم تسيير الكواكب كيفاً، واطلاعاً لا من جهة طريقة علماء هذا الشأن، والنقباء هم الذين حازوا علم الفلك التاسع"، "والأبدال عندهم "سبعة لا يزيدون ولا ينقصون، يحفظ الله بهم الأقاليم السبعة فكل بدل له إقليم فيه ولايته، منهم واحد على قدم الخليل وله الإقليم الأول، والثاني على قدم الكليم، والثالث على قدم هارون، والرابع على قدم إدريس، والخامس على قدم يوسف، والسَّادس على قدم عيسى، والسابع على قدم آدم، على ترتيب الأقاليم، وهم عارفون، مما أودع الله في الكواكب السيارة من الأسرار والحركات والمنازل وغيرها، ولهم من الأسماء أسماء الصفات، وكل واحد بحسب ما يعطيه حقيقة ذلك الاسم الإلهي من الشمول والإحاطة". كذلك في التوقيف على مهمات التعاريف للمناوي(ص:36 و66 و273 و322)، وقال بن الخطيب كما في روضة التعريف(ص 432) بواسطة موسوعة الرد على الصوفية(267/29): "خواصّ الله في أرضه ورحمة الله في بلاده على عباده: الأبدال، والأقطاب، والأوتاد، والعرفاء، والنجباء، والنقباء، وسيدهم الغوث"، وقال الشيخ عبد الرحمن بن عبد الخالق في فضائح الصوفية(ص 45-46): "يعتقد الصوفية في الأولياء أيضاً عقائد شتى، فمنهم من يفضل الولي على النَّبيِّ، وعامتهم يجعل الولي مساوياً لله في كل صفاته، فهو يخلق ويرزق ويحي ويميت ويتصرف في الكون، ولهم تقسيمات للولاية، فهناك الغوث المتحكم في كل شيء في العالم، والأقطاب والأربعة الذين يمسكون الأركان الأربعة في العالم بأمر الغوث، والأبدال السبعة الذين يتحكم كل واحد منهم في قارة من القارات السبع بأمر الغوث، ومنهم النجباء وهم المتحكمون في المدن كل نجيب في مدينة!! وهكذا فشبكة الأولياء العالمية هذه تتحكم في الخلق ولهم ديوان يجتمعون في غار حراء كل ليلة ينظرون في المقادير، وباختصار عالم الأولياء عالم خرافي كامل، وهذا بالطبع خلاف الولاية في الإسلام التي تقوم على الدين والتقوى وعمل الصالحات والعبودية الكاملة لله والفقر إليه وان الولي لا يملك من أمر نفسه شيئاً فضلاً أنه يملك لغيره"، قلت: هذا كذبٌ وافتراء على ربِّ العالمين، والعياذ بالله تعالى، وكل هذه الألفاظ مبتدعة لم ترد عند السلف إلا لفظ الأبدال أو البدلاء فواردٌ في الأحاديث وفي كلام السَّلف لكن ليس على المعنى الذي أراده الصوفية.

وفيه إبراهيم بن خُثَيم، وهو ضعيف(227/10)، وذكره بنحوه في "كشف الخفاء"(163/2)، ووصف رسول اللهﷺ الأبدال في حديث ابنِ مسعود بالسَّخَاء والنَّصيحة للمسلمين، أخرجه الطبراني كما في "مجمع الزوائد"، ووصفهم في حديث أبي سعيد الخدري بسخاوة النَّفس وسلامة الصَّدر والرَّحمة بجميع المسلمين؛ كما في "كشف الخفاء"(26/1)، وأخرج الشيخ نصرُ المقدسي في كتاب "الحجة على تارك المحجة" بسندهِ عن أحمد بن حنبل، أنَّه قيل له: هَلْ لِلَّهِ فِي الْأَرْضِ أَبْدَالٌ؟ قَالَ: نَعَمْ. قِيلَ: مَنْ هُمْ؟ قَالَ: إِنْ لَمْ يَكُنْ أَصْحَابُ الْحَدِيثِ هُمُ الْأَبْدَالُ؛ فَمَا أَعْرِفُ لِلَّهِ أَبْدَالًا"، نقله في "الحاوي"(471/2)، فهؤلاء الأبدال همُ الطَّائفة الظَّاهرون على الحقِّ والمجدِّدُون للدِّين على رأسِ كلِّ مئة سنة، وليسوا أبدالَ الصُّوفية الذين يعتقد فيهم علم الغيب، والتَّصرُّف في الكون، والدلال على الله؛ من غير أن يعرفوا بعلمٍ وإتقانِ عملٍ، بل من كمال الصُّوفية المتأخرين الرَّغبة عن العلم!!، ففي "تذكرة الحفَّاظ" للذَّهبي أنَّ محمَّدَ بنَ محمدَ الفاشاني-بالفاء- من أهل القرن الخامس؛ قال: "كنت إذا مضيت إلى أبي القاسم هبة الله بالرِّباط، أخرجني إلى الصَّحراء، وقال: اقرأ هنا؛ فالصوفية يتبرمون ممن يشتغل بالعلم والحديث، يقولون: يشوشون علينا أوقاتنا""[57].

قلت: بمثل جواب الشيخ مبارك الميلي أجاب الأئمَّةُ المحقِّقون، فقال شيخ الإسلام ابن تيمية: "صار المتمسكون بالإسلام المحض الخالص عن الشَّوب: هم أهلُ السُّنَّة والجماعة؛ وفيهم الصدِّيقون والشُّهداء والصالحون، ومنهم أعلام الهدى؛ ومصابيح الدجى؛ أولوا المناقب المأثورة والفضائل المذكورة؛ **وفيهم الأبدال: الأئمَّة الذين أجمع المسلمون على هدايتهم ودرايتهم**، وهم الطائفة المنصورة الذين قال فيهم النَّبيُّﷺ: "لا تزال طائفة من أمتي على الحق ظاهرين لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم حتى تقوم السَّاعة""[58]، وقال أيضا: "وأمَّا أهلُ العلم، فكانوا يقولون: هم "الأبدال" لأنَّهم أبدالُ الأنبياء وقائمون مقامهم حقيقة"[59].

الأنموذج الرَّابع: الجواب على حديث: "فحاجَّ آدمُ موسى".

أخرج البخاري ومسلم عن أبي هُرَيْرَةَرضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهﷺ: "احْتَجَّ آدَمُ وَمُوسَى، فَقَالَ لَهُ مُوسَى: أَنْتَ آدَمُ الَّذِي أَخْرَجَتْكَ خَطِيئَتُكَ مِنَ الْجَنَّةِ. فَقَالَ لَهُ آدَمُ: أَنْتَ مُوسَى الَّذِي اصْطَفَاكَ اللَّهُ بِرِسَالَاتِهِ وَبِكَلَامِهِ، ثُمَّ تَلُومُنِي عَلَى أَمْرٍ قُدِّرَ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ أُخْلَقَ"، فَقَالَ رَسُولُ اللهﷺ: "فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى" مَرَّتَيْنِ، وفي رواية: ثلاثا[60].

وهذا الحديث فيه نوعُ إشكالٍ من جهتين، الأولى: هو أنَّ آدم عليه السَّلام احتجَّ بالقدر السَّابق على معصيته، فهل لكلِّ مخالفٍ أن يحتج بالقدر السَّابق فتنهض حجَّته؟ والثَّانية: كيف يلوم موسى وهو كليم اللهﷻ آدم على ذنبه وقد سقط عنه اللَّوم بالتَّوبة؟ دفع العلماء الإشكال على هذا الحديث بعدَدٍ من الأجوبة[61]، منها ما ذكره الشيخ العلامة ابن باديس

---

[57] – الشرك ومظاهره(ص 418-422).

[58] – مجموع الفتاوى(159/3).

[59] – المصدر نفسه(97/4).

[60] – البخاري(رقم: 3412 و4717 و4719 و6622 و7511)، ومسلم(رقم: 2652).

[61] – ينظر: شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل لابن القيم(58/1-62)، وقطف الجنى الداني لعبد المحسن العباد(ص 103).

حيث قال بعد تقريرٍ لعقيدة القضاء والقدر وذِكْر الآيات الدَّالة على ذلك: "**دفع شبهة:** قد احتج آدم بالقدر السَّابق فنهضت حُجَّته، فهل يحتج كلُّ مخالفٍ بالقدر السَّابق فتنهض حجته؟ كلا؛ فإنَّ الأدلَّة القطعية المتقدِّمة تمنع من ذلك منعا قاطعا، والتَّحقيق أنَّ المخالف له حالتان؛ حالة التَّوبة الصَّادقة التي أسقطت المؤاخذة، وهذه هي حالة آدم التي احتج فيها فنهضت حجَّتُه، وحالة عدم التَّوبة، وهذه لا حُجَّةَ فيها بالقدر لوجود المؤاخذة بالعمل المكتسب، وآدم وإن لم يذكر توبته بمقاله فهي مفهومة من حالةٍ معروفة مما أنزله الله من كتبه على موسى وغيره. **دفع شبهة أخرى:** فإذا كان آدم لا لومَ عليه لسقوط المؤاخذة بالتَّوبة، فكيف لامه موسى؟ والجواب: أنَّ موسى لا يجهل هذا، ولكنَّه غفل عنه أو غفل عمَّا كان من آدم من التَّوبة، وتجوز عليه الغفلة، وهو ليس في دار التَّكليف ولا في مقام التَّبليغ، فلما ذكر آدم دليله ذكر موسى ما غفل عنه فسلم"[62].

قلت: قلَّ من ذكر الجواب على الشُّبهتين في مكانٍ واحد، فرحم الله الإمام العلامة ابن باديس ما أفقهه وأعلمه.

الأنموذج الخامس: معنى الحديث القدسي: "يا ابن آدم مرضت فلم تعدني".

أخرج مسلم عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: يَا ابْنَ آدَمَ مَرِضْتُ فَلَمْ تَعُدْنِي، قَالَ: يَا رَبِّ كَيْفَ أَعُودُكَ؟ وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ قَالَ: أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ عَبْدِي فُلَانًا مَرِضَ فَلَمْ تَعُدْهُ، أَمَا عَلِمْتَ أَنَّكَ لَوْ عُدْتَهُ لَوَجَدْتَنِي عِنْدَهُ، يَا ابْنَ آدَمَ اسْتَطْعَمْتُكَ فَلَمْ تُطْعِمْنِي قَالَ: يَا رَبِّ وَكَيْفَ أُطْعِمُكَ؟ وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ قَالَ: أَمَا عَلِمْتَ أَنَّهُ اسْتَطْعَمَكَ عَبْدِي فُلَانٌ فَلَمْ تُطْعِمْهُ، أَمَا عَلِمْتَ أَنَّكَ لَوْ أَطْعَمْتَهُ لَوَجَدْتَ ذَلِكَ عِنْدِي، يَا ابْنَ آدَمَ اسْتَسْقَيْتُكَ فَلَمْ تَسْقِنِي قَالَ: يَا رَبِّ كَيْفَ أَسْقِيكَ؟ وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ قَالَ: اسْتَسْقَاكَ عَبْدِي فُلَانٌ فَلَمْ تَسْقِهِ، أَمَا إِنَّكَ لَوْ سَقَيْتَهُ وَجَدْتَ ذَلِكَ عِنْدِي»[63].

وهذا حديثٌ مشكلٌ، ووجه الإشكال إضافة المرض والأكل والشُّرب لربِّ العالمين، وهو الغنيُّ الحي القيوم، فأجاب الشيخ العلامة ابن باديس على هذا الإشكال حيث قال: "سؤال عن حديث: "يا بن آدم مرضت فلم تعدني"، الجواب: الحمد لله والصلاة والسَّلام على رسول الله وآله وعليكم السَّلام ورحمة الله وبركاته، وبعد فالمراد من الحديث تأكيد حقوق العباد على العباد بأنَّها من حقوقِ الله وأنَّ الله آمرٌ بها ومجازٍ عليها، ووجه التَّأكيد هو جَعْلُ ما يكون منهم من الطَّلب كأنَّه منه، وأنَّه حاضرٌ عند الإحسان، وذلك بحضور جزائِه وسرعته، والله أعلم"[64].

المطلب الثَّالث: نماذج من مختلف الحديث[65].

الأنموذج الأوَّل: الجمع بين الأخبار في منشأ الشِّرك، أورد الشَّيخ مبارك الميلي الأخبار الواردة في منشأ الشِّرك، فقال: "الأخبار في منشأ الشرك:1-ففي كتاب التَّفسير من "صحيح البخاري" عن ابن عباس رضي الله عنهما؛ قال:

---

[62] – مجالس التذكر من كلام البشير النذير(ص 74)، وهو في آثار ابن باديس(290/2).

[63] – صحيح مسلم(رقم: 2569).

[64] – آثار ابن باديس(422/4).

[65] – ينظر نماذج أخرى: الشرك ومظاهره(ص 152)، و(ص 191)، و(ص 304-312)، و(ص 340).

"صارت الأوثان التي كانت في قوم نوح في العرب بعدُ، أمَّا ود، فكانت لكلب بدومة الجندل، وأمَّا سواع؛ فكانت لهذيل، وأمَّا يغوث؛ فكانت لمراد ثم لبني غطيف بالجرف عند سبأ، وأمَّا يعوق، فكانت لهمذان، وأمَّا نسر، فكانت لحمير لآل ذي الكلاع، أسماء رجال صالحين من قوم نوح، فلما هلكوا؛ أوحى الشيطان إلى قومهم: أن انصبوا إلى مجالسهم التي كانوا يجلسون أنصاباً، وسموها بأسمائهم، ففعلوا، فلم تعبد، حتى إذا هلك أولئك، وتنسخ العلم، عبدت"[66]، 2-وأخرج الفاكهي عن عبيد الله بن عبيد بن عمير، قال: "أوَّل ما حدثت الأصنام على عهد نوح، وكانت الأبناء تبرُّ الآباء، فمات رجلٌ منهم، فجزع عليه، فجعل لا يصبر عنه، فاتخذ مثالًا على صورته، فكلما اشتاق إليه؛ نظره، ثم مات، ففعل به كما فعل، ثم تتابعوا على ذلك، فمات الآباء، فقال الأبناء: ما اتخذ هذه آباؤنا إلا أنها كانت آلهتهم، فعبدوها"[67]...3-وأخرج عبدُ بنُ حميد عن محمد بن كعب رضي الله عنه في قوله ﴿ وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴿٢٣﴾ وَقَدْ أَضَلُّوا كَثِيرًا ﴾، قال: "كانوا قوماً صالحين بين آدم ونوح، فنشأ قوم بعدهم يأخذون كأخذهم في العبادة، فقال لهم إبليس: لو صورتم صورهم فكنتم تنظرون إليهم، فصوروا، ثم ماتوا، فنشأ قوم بعدهم، فقال لهم إبليس: إن الذين كانوا من قبلكم كانوا يعبدونها. فعبدوها"، 4-وأخرج أبو الشيخ في "العظمة" عن محمد بن كعب القرظي؛ قال: "كان لآدم خمسة بنين: ود، وسواع، ويغوث، ويعوق، ونسر، فكانوا عباداً، فمات رجل منهم، فحزنوا عليه حزناً شديداً، فجاءهم الشيطان، فقال: حزنتم على صاحبكم هذا؛ قالوا: نعم، قال: هل لكم أن أصور لكم مثله في قبلتكم إذا نظرتم إليه ذكرتموه؛ قالوا: لا؛ نكره أن تجعل لنا في قبلتنا شيئاً نصلي إليه، قال: فأجعله في مؤخر المسجد؛ قالوا: نعم، فصوره لهم، حتى مات خمستهم، فصور صورهم في مؤخر المسجد، وأخرج الأشياء، حتى تركوا عبادة الله، وعبدوا هؤلاء، فبعث الله نوحاً، فقالوا: ﴿ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا ﴾ [نوح: 23]، إلى آخر الآية"[68]... 5-وأخرج عبدُ بن حميد عن أبي مطهر، قال: "ذكروا عند أبي جعفر يزيد بن المهلب، فقال: أما إنَّه قتل في أول أرض عبد فيها غير الله، ثم ذكر ودّاً، قال: وكان ودٌّ رجلًا مسلماً، وكان محبَّباً في قومه، فلما مات، عسكروا حول قبره في أرض بابل، وجزعوا عليه، فلما رأى إبليس جزعهم عليه، تشبه في صورة إنسان، ثم قال: أرى جزعكم على هذا، فهل لكم أن أصور لكم مثله، فيكون في ناديكم، فتذكرونه به؛ قالوا: نعم، فصور لهم مثله، فوضعوه في ناديهم، وجعلوا يذكرونه، فلما رأى ما بهم من ذكره؛ قال: هل لكم أن أجعل لكم في منزل كل رجل تمثالًا مثله، فيكون في بيته، فتذكرونه؛ قالوا: نعم، فصور لكل أهل بيت تمثالاً مثله، فأقبلوا، فجعلوا يذكِّرونه به"، قال: "وأدرك أبناؤهم، فجعلوا يرون ما يصنعونه به، وتناسلوا، ودرس أمر ذكرهم إياه، حتى اتخذوه إلهاً يعبدونه من دون الله"، قال: "وكان أول ما عبد غير الله في الأرض ود الصنم الذي سموه بِوُدٍّ""[69].

---

[66] - أخرجه البخاري(رقم: 4904).

[67] - قال الشيخ مبارك في تخريجه: "نقله الحافظ في "الفتح"(8/ 543)، والسيوطي في "الدر المنثور"(6/ 269)".

[68] - علق الشيخ مبارك الميلي فقال: "وقوله: "وأخرج الأشياء": لا يظهر له معنى، ولعل فيه تحريفاً وحذفاً، وأصله: وأدرك الأبناء وتناسلوا؛ كما يأتي نحوه في الرواية التالية، وفي "تفسير ابن كثير" عن ابن عباس: أن ودّاً ابن لآدم وأب لسواع ويغوث ويعوق ونسر".

[69] - الشرك ومظاهره(ص 112-115).

وهذه الأخبار ظاهرها التَّعارض في منشأ الشِّرك ومتى كانت هذه الأصنام هل كانت في عهد نوح أم قبله، فجمع الشَّيخ بجمعٍ بديعٍ حيث قال: "**الجمع بين الأخبار في منشأ الشرك**: وبين بعض هذه الرِّوايات اختلاف من أربع جهات؛ إحداها: هل الذين مع ودٍّ أبناء له أم إخوة له؟ وليس لهذا الاختلاف أهمية؛ فإنَّ العهد بعيد، والأعلام قد تتعدَّد، والمقصود على كلِّ حال مُتَّحد، ثانيتها: هل حدوث الأصنام وقع على عهد نوح كما تُصرِّح به الرواية الثانية؟ أم قبله كما هو ظاهر الروايتين بعدها؟ ويمكن الجمع بأنَّ من سميت بهم تلك الأصنام سابقون على نوح، وتسمية الأصنام بهم تأخَّرت إلى زمنه، فترجع الرِّوايتان الثَّالثة والرابعة إلى الثانية، ولك أن ترجع الثانية إلى ما بعدها، بأن حدوث الأصنام كان قبل نوح، وإنَّما أضافته الرِّواية الثَّانية إلى عهده لما كان هو الذي عاب الأصنام وقبَّحها، وهذا الاحتمال الثَّاني أقرب؛ لأنَّ الإرسال لإنكار الشِّرك إنَّما يكون بعد ذيوعه وانتشاره في الأمَّة وطول عهدهم بالتَّوحيد، ويتأيد ذلك بشدَّة إصرارهم عليه، مع لَبْثِ نوحٍ في محاربته ألف سنة إلا خمسين عاماً، ثالثتها: هل ابتداع التماثيل من برور الأبناء بالآباء كما في الرواية الثانية، أم من ولوع المريد بشيخه كما في الرواية الثالثة؟ وليس هذا من الاختلاف المتعارض، إذ يمكن حدوثه من الفريقين مجتمعين أو متعاقبين رابعتها: نسبة هذا الابتداع إلى النَّاس تارة، وإلى إبليس أخرى، وإلى شيطان في صورة إنسان في رواية، وكلُّ ذلك من اختلاف العبارات الذي لا يختلف به المعنى، فإنَّ شياطين الإنس والجن يوحي بعضهم إلى بعض زخرف القول غروراً"[70].

الأنموذج الثَّاني: الأحاديث الواردة في ابتداء الوثنية في العرب.

أورد الشَّيخ مبارك الميلي الأحاديث الواردة في دخول الوثنية في العرب، فقال: "ابتداع الوثنية في العرب: وسبب مفارقة العرب للحنيفية وتسرب الوثنية إليهم ما جاء في "الصحيحين" عن أبي هريرةﷺ؛ أنَّهﷺ قال: «رَأَيْتُ عَمْرَو بْنَ عَامِرٍ بْنَ لُحَيٍّ الْخُزَاعِيَّ يَجُرُّ قُصْبَهُ فِي النَّارِ، وَكَانَ أَوَّلَ مَنْ سَيَّبَ السَّوَائِبَ»[71]. هذا لفظ البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء، زاد مسلم في روايته: "وبحر البحيرة، وغير دين إسماعيل"[72]. و(لحي)؛ بضم ففتح، و(القصب)؛ بضمٍّ فسكون، يجمع على أقصاب، وهي الأمعاء، وفي كتب الإخباريين وأصحاب السير تفصيلٍ عن نشؤ الشِّرك في العرب، وسبب وثنية عمرو بن لحي تجده في "سيرة ابن هشام"، وفي "أخبار مكة" للأزرقي، ونسوقه هنا من لفظ ابن الكلبي: قال في فاتحة كتابه "الأصنام": "حدثني أبي وغيره–وقد أثبت حديثهم جميعاً–أنَّ إسماعيل بن إبراهيم عليهما السَّلام لما سكن مكة، وولد له بها أولاد كثير، حتى ملأوا مكة، ونفوا من كان بها من العماليق؛ ضاقت عليهم مكة، ووقعت بينهم الحروب والعداوات، وأخرج بعضهم بعضاً، فتفسحوا في البلاد والتماس المعاش، وكان الذي سلخ بهم إلى عبادة الأوثان والحجارة أنَّه كان لا يظعن من مكة ظاعن إلا احتمل معه حجراً من حجارة الحرم؛ تعظيماً للحرم، وصبابة بمكة، فحيثما حلوا؛ وضعوه، وطافوا

---

[70] – المصدر نفسه(ص 115–116).

[71] – البخاري(رقم: 3521 و4602 و4603)، ومسلم(رقم: 2856).

[72] – لم أجد هذا اللفظ عند مسلم، والظاهر أنَّ الشيخ مبارك الميلي أخذه من ابن حجر في الفتح حيث قال(285/8): "وقوله في المرفوع "وهو أول من سيب السوائب" زاد في رواية أبي صالح، عن أبي هريرة عند مسلم "وبحر البحيرة وغير دين إسماعيل"".

به كطوافهم بالكعبة؛ تيمناً منهم بها، وصبابة بالحرم، وحبّاً له، وهم بعد يعظمون الكعبة ومكة، ويحجون، ويعتمرون، على إرث إبراهيم وإسماعيل عليهما السَّلام، ثمَّ سلخ بهم ذلك إلى أن عبدوا ما استحبوا، ونسوا ما كانوا عليه، واستبدلوا بدين إبراهيم وإسماعيل غيره؛ فعبدوا الأوثان، وصاروا إلى ما كانت عليه الأمم من قبلهم، وانتجثوا-استخرجوا-ما كان يعبد قوم نوح عليه السلام منها على إرث ما بقي فيهم من ذكرها، وفيهم على ذلك بقايا من عهد إبراهيم وإسماعيل يتنسكون بها من تعظيم البيت والطواف به والحج والعمرة والوقوف على عرفة ومزدلفة وإهداء البدن والإهلال بالحج والعمرة، مع إدخالهم فيه ما ليس منه: فكانت نزار تقول إذا ما أهلت: لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك، إلا شريك لك، تملكه وما ملك؛ فيوحدونه بالتلبية، ويدخلون معه آلهتهم، ويجعلون ملكها بيده، يقول الله عز وجل لنبيِّهﷺ: ﴿ وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِاللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴾؛ أي: ما يوحدونني بمعرفة حقي؛ إلا جعلوا معي شريكاً من خلقي، وكانت تلبية عك إذا خرجوا حجاجاً؛ قدموا أمامهم غلامين أسودين من غلمانهم، فكانا أمام ركبهم، فيقولان: نحن غرابا عك. فتقول عك في بعدهما: عك إليك عانيه، عبادك اليمانية، كيما نحج الثانية، وكانت ربيعة إذا حجت فقضت المناسك ووقفت في المواقف، نفرت في النفر الأول، ولم تقم إلى آخر التشريق، فكان أول من غير دين إسماعيل عليه السلام؛ فنصب الأوثان، وسيب السائبة، ووصل الوصيلة، وبحر البحيرة، وحمى الحامية: عمرو بن ربيعة، وهو لحي بن حارثة بن عمرو بن عامر الأزدي، وهو أبو خزاعة، وكانت أم عمرو بن لحي فهيرة بنت عمرو بن الحارث، ويقال: قمعة بنت مضاض الجرهمي-قمعة بفتحتين وبكسر فتشديد-، وكان الحارث هو الذي يلي أمر الكعبة، فلما بلغ عمرو بن لحي، نازعه في الولاية، وقاتل جرهماً ببني إسماعيل، فظفر بهم، وأجلاهم عن الكعبة، ونفاهم من بلاد مكة، وتولى حجابة البيت بعدهم، ثمَّ إنَّه مرض مرضاً شديداً، فقيل له: إنَّ بالبلقاء من الشَّام حمة إن أتيتها برئت، فأتاها، فاستحم بها، فبرأ، ووجد أهلها يعبدون الأصنام، فقال: ما هذه؛ فقالوا: نستسقي بها المطر، ونستنصر بها على العدو. فسألهم أن يعطوه منها، ففعلوا، فقدم بها مكة، ونصبها حول الكعبة"، ثم ذكر إسافاً ونائلة، والأصنام الخمسة التي كانت لقوم نوح، ثم قال: "فلما صنع هذا عمرو بن لحي، دانت العرب للأصنام وعبدوها واتخذوها"، ومصير أصنام قوم نوح إلى العرب تقدم عن ابن عباس في الفصل السابع، ولم نر في وجه ظهور تلك الأصنام في العرب رواية تطمئن لها النفس؛ إلا ما نقله الحافظ في "الفتح" عن السُّهيلي؛ أنَّه قال في كتابه "التعريف": "إن يغوث هو ابن شيث ابن آدم فيما قيل، وكذلك سواع وما بعده، وكانوا يتبركون بدعائهم، فلمّا مات منهم أحد، مثلوا صورته، وتمسحوا بها، إلى زمن مهلاييل، فعبدوها بتدريج الشيطان لهم، ثم صارت سنة في العرب في الجاهلية، ولا أدري من أين سرت لهم تلك الأسماء؛ أمن قبل الهند؛ فقد قيل: إنهم كانوا المبدأ في عبادة الأصنام بعد نوح، أم الشيطان ألهم العرب ذلك؟ "(542/8)" [73].

وهذه الأحاديث ظاهرها التَّعارض، فجمع بينها الشيخ مبارك الميلي بقوله: "**الجمع بين الأخبار في ابتداع وثنية العرب**: وكلام ابنِ الكلبي أولاً يعطي أنَّ منشأ وثنية العرب تبرُّك المغلوبين من بني إسماعيل على الحرم بحجارته، وذلك قبل

[73] - الشرك ومظاهره(ص 124-127).

رئاسة عمرو بن لحي التي انتزعها من جرهم أخوال بني إسماعيل، وكلامه أخيراً صريح في أنَّ عمرو بن لحي هو الذي أحدث هذه الوثنية، فاقتدى به العرب، والأوَّل بالبساطة أنسب، وإلى بداوة العرب أقرب، وبسنة النُّشوء والارتقاء أشبه، والثَّاني هو صريحُ خبرِ المعصوم، الذي هو حقٌّ لا ريب فيه، ولكنَّا نرى الجمع بين الأمرين ميسوراً فلا ضرورة بنا إلى الترجيح، ذلك أنَّ عصر المنازعات بين بني إسماعيل الذي حدث فيه التبرك بحجارة الحرم قبل أيام عمرو بن لحي إنَّما وقع فيه ذلك التبرك من النازحين عن الحرم، المتقلبين في البوادي، فكان ذلك التبرك ذريعة إلى الوثنية في بعض بني إسماعيل ومن رأى رأيهم من القبائل البادية النائية عن الحرم، أمَّا وثنية عمرو بن لحي التي نقلها من الشَّام؛ فأظهرها بالحرم نفسه، وفرَّقها في الحجاج، فلم تكن قبله أصنام بالحرم حينما كان بنو إسماعيل ينقلون حجارته للطواف بها، ولو كانت به يومئذ أصنام؛ لقدَّموا نقلها على نقل مطلق الحجارة، وتَقدُّمُ هذا الطَّواف بالحجارة خارج الحرم هو الذي سهَّل على عمرو ابن لحي إعلان الوثنية داخله وخارجه؛ إذ لو لم يأنس النَّاس قبله بمبادئ الوثنية؛ ما قبلوها منه لما دعاهم إليها؛ فبنو إسماعيل أوَّل من ابتدع في العرب مبادئ الوثنية، ولكن على وجهٍ ضعيف غير مشتهر ولا منتشر، وعمرو بن لحي أوَّل من ابتدع فيهم صريح الوثنية على وجهٍ قويٍّ وبصفةٍ عامة، هذا وجه الجمع عندي بين حديث المعصوم وخبر النقلة، وإطلاق القول بأنَّ عمرو بن لحي أوَّل من غير دين إسماعيل صحيح؛ نظراً لكونه الرئيس المطاع بالحرم، والحرم معقل الدين، وبأهله يقتدي سواهم؛ فظهور الوثنية منه هو الذي سهَّل تعميمها في سائر الأحياء والقبائل، وضمن لها الحياة والرُّسوخ؛ كما أنَّ إسلام الحرم بعد فتح مكة هو الذي عمَّم هذا الدين بين العرب، وسهَّل عليهم مفارقة ما ألفوه في جاهليتهم؛ فلولا ابتداع عمرو بن لحي؛ لبقي الحرم سالماً من الوثنية، فلم يكن لظهور مباديها ببعض البوادي شأن، ولم ترسخ عروقها في الجهات التي ظهرت بها، ولم تقوَ على الانتشار منها إلى جهات أُخَر، ولم تتعاص على أيِّ محاربٍ لها؛ فكان المسؤول عن هذه الوثنية هم أهلُ الحرم، والمسؤول عنهم هو رئيسهم عمرو بن لحي؛ فكان هو أوَّل من غير الحنيفية بإطلاق"[74].

الأنموذج الثَّالث: الأحاديث الواردة في النهي عن الرُّقية والترخيص فيها.

أورد الشيخ مبارك الميلي في باب من كتابه "الشرك ومظاهره"، ترجمتين؛ عنون لإحداها بـ: النَّهي عن الرقية[75]، وأورد تحته حديث زينب زوجة ابن مسعود عن زوجها عبد الله بن مسعودﷺ؛ أنه قال لها: سمعت رسول اللهﷺ يقول: «إِنَّ الرُّقَى وَالتَّمَائِمَ وَالتِّوَلَةَ شِرْكٌ» قالت: قلت: لم تقول هذا؛ والله؛ لقد كانت عيني تقذف فكنت أختلف إلى فلان اليهودي يرقيني، فإذا رقاني، سكنت، قال عبد الله: إنَّما ذلك عمل الشيطان، كان ينخسها بيده، فإذا رقاها؛ كف عنها، إنما كان يكفيك أن تقولي كما كان رسول اللهﷺ يقول: «أَذْهِبِ الْبَاسَ رَبَّ النَّاسِ، اشْفِ أَنْتَ الشَّافِي، لَا شِفَاءَ إِلَّا شِفَاؤُكَ، شِفَاءً لَا

[74] – المصدر نفسه(ص 127-129).

[75] – المصدر نفسه(ص 243).

يُغَادِرُ سَقَمًا»[76]، وحديث أبي أمامة رضي الله عنه؛ أنَّ رسول اللهﷺ قال: «ثَلَاثَةٌ مِنَ السِّحْرِ: الرُّقَى، وَالتِّوَلُ، وَالتَّمَائِمُ»[77]، ثم عنون للثانية بـ: التَّرخيص في الرُّقية[78]، وأورد تحتها حديث عائشة رضي الله عنها: رخص النَّبيُّﷺ في الرقية من كلِّ ذي حُمَة[79]، وحديث عوف بن مالكﷺ، قال: كنا نرقي في الجاهلية فقلنا: يا رسول الله! كيف ترى في ذلك؛ فقال: «اعْرِضُوا عَلَيَّ رُقَاكُمْ، لَا بَأْسَ بِالرُّقَى، مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ شِرْكٌ»[80]، وحديث عبادة بن الصَّامتﷺ، قَالَ: كُنْتُ أَرْقِي مِنْ حُمَّةَ الْعَيْنِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَلَمَّا أَسْلَمْتُ؛ ذَكَرْتُهَا لِرَسُولِ اللهﷺ، فقال: «أَعْرِضْهَا عَلَيَّ». فعرضتها عليه، فقال: «ارْقِ بِهَا؛ فَلَا بَأْسَ بِهَا». وَلَوْلا ذَلِكَ مَا رَقِيتُ بِهَا إِنْسَانًا أَبَدًا[81].

وهذه الأحاديث ظاهرها التَّعارض؛ إذ في بعضها النَّهي عن الرُّقية، وفي الأخرى الترخيص فيها، وفي حقيقة الأمر أنَّه لا تعارض بنيها والجمع بين الأحاديث ممكن للغاية، وقد جمع الشيخ العلامة الميلي بين تلك الأحاديث باختلاف الأحوال، بأنَّ يحمل كل حديث على حال من الأحوال، فقال: "واختلاف الأحاديث في شأن الرُّقية ليس اختلافاً في حكمها، وإنَّما هو لاختلاف أحوالها، فإنَّ الرُّقية على أربعة أوجه؛ **أحدها**: أن تكون بألفاظ شركية، أو ينسب إليها النفع والضر؛ فذلك كفر وشرك، **ثانيها**: أن تكون بألفاظ منقولة غير معقولة المعنى، فهي ذريعة إلى الشرك، محرمة، أفتى بحرمتها ابن رشد المالكي وابن عبد السلام الشافعي وجماعة من أئمة الحنفية وغيرهم، نقل ذلك الهيتمي في "الفتاوى الحديثية"، **ثالثها**: أن تكون بأسماء غير الله من ملك أو نبي وكل معظم شرعاً؛ فهي غير مشروعة، وحكمها حكم الحلف بغير الله، كما نقله في "الفتح" عن القرطبي(161/10)، **رابعها**: أن تكون بأسماء الله أو بكلامه أو ما أثر عن النَّبيِّﷺ؛ فهذا مشروع، وكلام الله وحديث رسوله مقدَّمان على سواهما مما هو بأسماء الله"[82].

الأنموذج الرَّابع: الأحاديث والآثار الواردة في التبرُّك.

بوَّب العلامة مبارك الميلي في كتابه "الشرك ومظاهره" بباب: "التَّبرُّك وسدُّ الذَّرائع"، ثمَّ قال: "الخوارق والمخاريق: ثمَّ إنَّ من الأعمال ما تكون له أسبابٌ خفيَّةٌ لا يُدركها قاصرُ النَّظر، فيرى أنَّ أصحابَها ارتفعوا عن الحاجة إلى الأسباب العادية، وأصبحوا ذوي مكانة غيبية وأولي منزلة خصوصية، ومن النَّاس من تظهر على أيديهم وفي أحوالهم آياتٍ يُعبَّر عنها المتكلمون

---

[76] – أخرجه أبو داود(رقم:3883)، وابن ماجة(رقم: 3530)، وأحمد(110/6 رقم 3615)، وغيرهم، منطرق عن الأعمشُ، عن عمرو بنِ مُرة، عن يحيى بنِ الجزَّارِ، عن ابنِ أخي زينب امرأةِ عبد الله، عن زينبَ امرأةِ عبدِ الله عن عبد الله بن مسعودﷺ به، وإسناده ضعيف لكن يتقوى بشواهده، وينظر: مسند أحمد(110/6-112 حاشية).

[77] – أخرجه الطبراني في الكبير(203/8) عن عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَزِيدَ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِﷺ قَالَ: "ثَلَاثَةٌ مِنَ السِّحْرِ: الرُّقَى، وَالتِّوَلُ، وَالتَّمَائِمُ"، وهو ضعيفٌ جدا لأجل علي بن زيد وهو الألهاني الشامي، وهو ضعيف جدا.

[78] – الشرك ومظاهره(ص 245).

[79] – أخرجه مسلم(رقم: 2193).

[80] – أخرجه مسلم(رقم: 2200).

[81] – أورده الهيثمي في مجمع الزوائد(111/5)، وقال: "رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ"، ولم أجده عند الطبراني لا في الكبير ولا في الأوسط.

[82] – الشرك ومظاهره(ص 246-247).

بالمعجزات في حقِّ الأنبياء، وبالكرامات في حقِّ الأولياء، فيكون هؤلاء الأنبياء والأولياء مظهراً من مظاهر قدرة الله تعالى، يدعو المتبصر إلى احترامهم والائتساء بهم"[83].

ثمَّ عنون الشيخ بعنوان: "الاعتقاد في أصحاب الخوارق والمخاريق"، قال تحته: "ولضعاف الإيمان وقليلي المعرفة وبسطاء العقول أمام الفريقين-أهل الآيات الغيبية وأصحاب الأسباب الخفية-موقفان؛ أحدهما: اعتقاد أنَّ ذواتهم مصدرٌ لتلك الخوارق الحقيقية أو الوهمية؛ فلا يضيفونها إلى الله، وثانيهما: اعتقاد أنَّ لهم نفوذاً في إرادة الله وتحكماً في قدرته يستوجبان التوسط بهم إليه في تحصيل ما قصرت عنه الأسباب، ومن اعتقد أحد هذين الاعتقادين؛ فقد اعتقد عقيدة الكلدان في الكواكب، أو عقيدة العرب في الأصنام، فكان مشركاً صرفاً، وإن أشبه الموحدين في شيء من أقوالهم وأفعالهم الدينية"[84].

هكذا فصَّل الشيخ مبارك الميلي في الاعتقاد في أصحاب خوارق العادات؛ الأنبياء والأولياء، وهو أنَّ من اعتقد أنَّ ذوات أولئك مصدرٌ لتلك الخوارق الحقيقية أو الوهمية؛ يعني أنَّ فيها البركة أو أنَّ لهم نفوذاً في إرادة الله وتحكماً في قدرته يستوجبان التَّوسُّط بهم إليه في تحصيل ما قصرت عنه الأسباب، فهذا قد اعتقد عقيدة الكلدان في الكواكب، أو عقيدة العرب في الأصنام، يعني أنَّ هذا الفعل من الشِّرك باللهﷻ، ثمَّ لما ذكر هذا جرَّه الكلام إلى مسألة التبرُّك، وهو أنَّ هناك حالة ثالثة وهي التبرَّك بآثار أولئك وأماكنهم، وما يضاف إليهم في حياتهم من نحو ثيابهم وحيواناتهم، أو ينسب إليهم بعد مماتهم من مثل تماثيلهم وأبنية قبابهم، فهل هذا جائز؟ قال رحمه الله: "التبرُّك: وهنالك موقفٌ ثالثٌ مع ذَيْنَك الفريقين، وهو التبرُّك بآثارهم وأماكنهم، وما يضاف إليهم في حياتهم من نحو ثيابهم وحيواناتهم، أو ينسب إليهم بعد مماتهم من مثل تماثيلهم وأبنية قبابهم، وليس هذا التبرك نفسه شركاً، ولكنَّه قد يكون ذريعة إليه، كما وقع لقومِ نوحٍ في التبرُّك بصالحيهم، وللعرب في التبرك بحجارةِ حَرَمِهم، وتشابه الباعث على الوثنية في أمتين بينهما آلاف السِّنين، مما يبعث على الحذر من هذا التبرُّك، ويُقوِّي الظن في اقتضائه للشِّرك"[85].

ثمَّ قال رحمه الله: "ونحن نشرح مادة التبرك، ثم نقفي عليه بما جاء فيه إثباتاً ونفياً، ونعقبه بوجه الجمع بين الروايات...ما جاء في التبرك:1-وفي كتاب الصلاة من "صحيح البخاري" باب المساجد التي على طرق المدينة والمواضع التي صلى فيها النَّبيُّﷺ، ثم أسند إلى موسى بن عقبة، أنَّه قال: "رأيتُ سالمَ بنَ عبد الله يتحرَّى أماكن من الطريق، فيصلِّي فيها، ويُحدِّثُ أنَّ أباه كان يُصلِّي فيها، وأنَّه رأى النَّبيَّﷺ يصلي في تلك الأمكنة...3-وفي "الصَّحيحين" عن ابن عمر رضي الله عنهما: "كان النَّبيُّﷺ يزور قباء راكباً وماشياً، فيصلي فيه ركعتين" وفيه إثبات للتبرك أيضاً، 4-وفي "الموطأ" وكتاب الحج من "صحيح البخاري" عن أمير المؤمنين عمر بن الخطابﷺ، أنَّه قال للحجر الأسود: "أما والله؛ إني لأعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع، ولولا أني رأيتُ النَّبيَّﷺ استلمك؛ ما استلمتك"، هذا لفظ البخاري، وفيه نفيٌ للتبرُّك، قال الباجي في "المنتقى" ما خلاصته: "بيَّن عمر للنَّاس أنَّ تقبيل ذلك الحجر إنما هو اقتداء بالرسول، وليس تعظيماً لذات الحَجَر أو لمعنى

---

[83] - المصدر نفسه(ص 147).

[84] - المصدر نفسه(ص 148).

[85] - المصدر نفسه(ص 148).

فيه حتى يكون من تعظيم الجاهلية أوثانها؛ لاعتقاد النفع والضر فيها"(287/2)، 5-وفي رسالة "البدع والنهي عنها": أنَّ مؤلفها- ابن وضاح قال: سمعت عيسى بن يونس مفتي أهل طرسوس يقول: "أمر عمرُ بنُ الخطاب بقطع الشجرة التي بويع تحتها النَّبيُّﷺ، فقطعها، لأنَّ النَّاسَ كانوا يذهبون فيصلون تحتها، فخاف عليهم من الفتنة""، ففي فعل عبد الله بن عمر رضي الله عنهما وابنه إثبات للتبرك بآثار النَّبيِّﷺ، وفي "موطأ مالك" و"سنن النسائي" عن محمَّد بن عمران الأنصاري عن أبيه؛ أنَّه قال: "عدل إليَّ عبد الله بن عمر رضي الله عنهما وأنا نازلٌ تحت قال عيسى بن يونس: "وهو عندنا من حديث ابن عون عن نافع"، 6-وقال الحافظ في "الفتح": "ثبت عن عمر أنَّه رأى الناس في سفر يتبادرون إلى مكان، فسأل عن ذلك؛ فقالوا: قد صلَّى فيه النَّبيُّﷺ، فقال: من عرضت له الصَّلاة؛ فليصل، وإلا، فليمض، فإنَّما هلك أهل الكتاب لأنهم تتبعوا آثار أنبيائهم فاتخذوها كنائس وبيعاً"(450/1)، ورواه ابن وضاح في "رسالته" بنحوه، وبيَّن في روايته أنَّ ذهاب النَّاس إلى مُصلَّاهﷺ كان للصَّلاة فيه، ثمَّ نقل عن مالكٍ وغيرِه من علماء المدينة كراهية إتيان تلك المساجد وتلك الآثار للنَّبيِّﷺ، ما عدا قباء وحده، ونقل عن سفيان الثوري ووكيع وغيرهما ممن يقتدى به عدم تتبع الآثار والصَّلاة فيها، ثم قال: "فعليكم بالاتباع لأئمة الهدى المعروفين، فقد قال بعض من مضى: كم من أمر هو اليوم معروف عند كثير من الناس كان منكراً عند بعض من مضى، ومتحبب إليه بما يبغضه عليه، ومتقرب إليه بما يبعده منه، وكل بدعة عليها زينة وبهجة"[86].

لما ذكر الشَّيخ هذه الآثار حاول الجمع بين ما جاء في التبرُّك، فقال: "فأنت ترى من هذا إثبات بعضِ الأخبار للتبرُّك ونفيِ بعضِها له، حتى إنَّ عمر وابنه لم يتواردا على التبرك بآثارهﷺ، ومنزلتهما عظيمة في العلم والدين ومحبة أكرم المرسلين، **ثم التبرُّك حيث أُثْبِتَ في رواياتِ الإثبات؛ فإنَّما المقصود منه طلب الزيادة في ثواب الطَّاعة**، قال الباجي في "المنتقى" موجهاً إعلامهﷺ لأمَّته بقصَّة وادي السُّرر: "وإنما أعلم بذلكﷺ فيما يظهر إلي والله أعلم لفضل الذكر عندها لمن مر بها، ورجاء إجابة الدعاء، وتنزل الرحمة عندها"(81/3)، **والتبرك على هذا الوجه عندي معقول لأن ذكرى الأنبياء والصالحين ورؤية آثارهم مما يزيد الموحدين خشوعاً وتعريفاً بتقصيرهم في طاعة خالقهم**، فتخلص بذلك عبوديتهم لله تعالى، وحينئذ تكون الإثابة على عبادتهم أسمى، وقبول دعائهم أرجى، وطمعهم في تنزل الرحمة أقوى، **وروايات نفي التبرك غير معارضة لروايات إثباته بهذا المعنى، لأن النافين إنما يقصدون الاحتياط على عقائد العامة أن تزيغ كما سبق في توجيه مخاطبة عمر للحجر الأسود، وأنه قطع الشجرة خوف الفتنة**، وأنه حذرهم أن يهلكوا بتتبع الآثار هلاك أهل الكتاب، والاحتياط من الضَّلال مشروعٌ؛ ففي "الموطأ" و"الصَّحيحين" عن عائشة رضي الله عنها؛ أنَّ النَّبيَّﷺ قال: «أَلَمْ تَرَيْ أَنَّ قَوْمَكِ حِينَ بَنَوُا الْكَعْبَةَ اقْتَصَرُوا عَنْ قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ». قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَفَلَا تَرُدَّهَا عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «لَوْلَا حِدْثَانُ قَوْمِكِ بِالْكُفْرِ؛ لَفَعَلْتُ»"[87].

---

[86] - الشرك ومظاهره(ص 148-152).

[87] - المصدر نفسه(ص 152-153).

ثمَّ لما ذكر الشيخ هذا الجمع أردفه بالشرُّوط التي يصح بها اختياره، فقال: "شروط التبرك: والذي تفيده النُّقول السَّابقة في مجموعها إثباتاً ونفياً وتوجيهاً: أنَّ التبرُّك مشروعٌ، ولكنَّه مقيد بقيود؛ **أحدها: أن يكون التبرك بفعل طاعة مشروعة؛** كصلاة، ودعاء، ورجاء القبول، وزيادة الأجر، **لا بِحَمْلِ تراب أو بخور وغيرهما من أجزاء المكان المتبرك به، أو الأشياء الموضوعة فيه،** نعم؛ ثبت عن الصَّحابة أنَّهم تبرَّكوا بالتمسُّح بفضلِ وضوئهﷺ والتدلُّك بنخامته، بل إنَّ منهم من شرب دم حجامتهﷺ[88]، ولكن لم يرد أنهم فعلوا نحو ذلك مع غيره شيئاً من خلفائه الراشدين وأهل بيته الطاهرين، فيكون هذا الضرب من التبرك مقصوراً على ذاته الشَّريفة، منقطعاً بموته، وقد بسط الحديث في ذلك صاحب "الاعتصام"(2/6-9)، ثانيها: أن لا يحمل المتبرك غيره على التبرك، ولا أن يدعوه إليه؛ فلا ينصب شيء للعموم يتبركون به، ثالثها: أن يتفق له المرور بمكان التبرك، لا أن يقصد إليه من بعيد ويقتحم السفر من أجله، رابعها: أن يكون من المعرفة بدينه بحيث لا تضله خطرات النفس، ولا نزغات الشيطان، لا أن يكون ضعيف الإيمان قليل المعرفة، ولقلة اطلاعي؛ لم أر من أفصح عن هذه الشروط، ولكنها مقتضى العلم ووحي النصيحة، وقد كان النَّبيُّﷺ وأصحابه رضوان الله عليهم يحتاطون على الاعتقاد أي احتياط، حتى لا يزل أو يكدر بالاختلاط"[89].

قلت: ذكرت أكثر ما أورده الشيخ مبارك الميلي في هذا الباب رغم طوله لنفاسته قلة بضاعتي في اختصار كلامه بما يؤدي الغرض منه.

الأنموذج الخامس: الأحاديث الواردة في كفر تارك الصَّلاة وعدم كفره.

أورد العلامة ابنُ باديس الأحاديث الواردة في التَّغيُّب في فضل إقامة الصَّلاة والأحاديث التي فيها الترهيب من إضاعتها وتركها، فقال: "ترغيب وترهيب: قد جاء عن النَّبيِّﷺ في التَّرغيب في امتثال هذا الأمر:﴿ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ وفي التَّرهيب من مخالفته من الأحاديث ما فيه مقنع ومزدجر، **فممَّا جاء فيهما** حديث عبادة بن الصَّامترضي الله عنه قال سمعت رسولَ اللهﷺ يقول: «خمس صلوات كتبهن اللهﷻ على العباد، فمن جاء بهن لم يضيع منهن شيئاً-استخفافا بحقهن-كان له عند الله عهد أن يدخله الجنة، ومن لم يأت بهن، فليس له عند الله عهد: إن شاء عذبه، وإن شاء أدخله الجنة». رواه مالك وغيره، **ومما جاء في الترغيب** حديث أبي هريرةرضي الله عنه قال سمعت رسول اللهﷺ يقول: «أرأيتم لو أن نهراً بباب أحدكم يغتسل فيه كل يوم خمس مرات، هل بقي من درنه شيء؛ قالوا: لا يبقى من درنه شيء، قال: فكذلك مثل الصلوات الخمس يمحو الله بهن الخطايا». رواه الشيخان في صحيحهما، **ومما جاء في الترهيب** حديث جابر بن عبد اللهرضي الله عنه قال: قال رسول اللهﷺ: «بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة»، رواه مسلم وغيره بنحوه، وحديث بريدةرضي الله عنه مرفوعاً: «والعهد الذي بيننا وبينهم الصلاة، فمن تركها فقد كفر» رواه أحمد وأصحاب السنن، وصححه الترمذي، وابن حبان والحاكم"[90].

---

[88] – في ثبوت ذلك نظر، ليس هذا محل تفصيله.

[89] – الشرك ومظاهره(ص 154-157).

[90] – تفسير ابن باديس(ص 134-135)، وهو في آثار ابن باديس(1/311).

فهذه الأحاديث تتعارض في ظاهرها؛ إذ يدلُّ ظاهرُ بعضِها على أنَّ ترك الصَّلاة معصية وليست كفرًا كحديث عبادةﷺ، بينما يدل ظاهر حديثي جابر وبريدة الأخيرين أنَّ ترك الصَّلاة كُفر، فما هو معنى الأحاديث وكيف تُفهم دلالتها؟ ذهب بعض أهل العلم إلى الترجيح والقول بكفر تارك الصَّلاة، بينما ذهب جماعة إلى الجمع بين الأحاديث وحمل كلِّ دلالة على حالٍ وممَّن فعل ذلك العلامة ابن باديس حيث يقول: "قد قال بكُفر تارك الصَّلاة جماعاتٌ كثيرةٌ من الفقهاء والمحدثين سلفاً وخلفاً، مستدلين بحديث جابر، وحديث بريدة الصَّريحين في كفره، وذهبت جماعات أخرى-كذلك-إلى عدم كفره على عِظَمِ جُرمه، مستدلين بحديث عبادة بن الصامت المتقدِّم الصَّريح في جعله في المشيئة، والكافر مقطوعٌ له بدخول النَّار، ويُجيبون عن حديث جابر وبريدة بأنَّ المراد من كفر تارك الصلاة، هو الكفر العملي، والكفر قسمان؛ اعتقادي وهو الذي يضاد الإيمان، وكفر عملي وهو لا يضاد الإيمان، ومنه كفر تارك الصَّلاة غير المستحل للترك، وكفر من لم يحكم بما أنزل الله كذلك، **وبهذا يجمع بين الأحاديث**، وكفى زاجراً للمرء عن ترك الصلاة أن يختلف في إيمانه هذا الاختلاف"[91].

الخاتمة وفيها أهم النتائج والتوصيات.

أوَّلا: النَّتائج

-أظهر البحث قوَّة علماء جمعية العلماء العلمية في رفع الإشكال عن الأحاديث المشكلة والتوفيق بين الأحاديث التي ظاهرها التعارض.

-كشَفَ البحثُ عن شخصيتين فذتين عميقتين في النَّظر دقيقتين في العلم، هما العلامة عبد الحميد بن باديس والشيخ مبارك الميلي، فإنَّ جلَّ مادةِ البحث تدور حولهما، فلتفخر بلادنا بمثل هذين العلمين اللذين قل نظيرهما.

-اتَّسم الدَّرس الحديثي عند علماء الجمعية بعددٍ من الخصائص من أبرزها: فهم الأحاديث في ضوء معاني القرآن الكريم وأصول الشَّريعة ومقاصدها، وجمع الأحاديث الواردة في الباب، والاعتماد على ما صح من الأحاديث وخصوصا في باب العقيدة والأحكام، وكذا الاعتماد على فهم السَّلف وكلام الأئمَّة العلماء في الجمع بين الأحاديث التي ظاهرها التعارض ورفع الإشكال عمَّا يشكل من الأحاديث.

-أظهر البحث عددًا لا بأس به من النَّماذج في مشكل الحديث ومختلفه، وقد كنت أتهيَّب ألا أجد نماذج كافية لكتابة هذا البحث، فإذا بي أفاجأ بهذا الكمِّ، مع عدمِ استقراء جميع كتب علماء الجمعية.

ثانيا: التَّوصيات.

-الإكثار من عقد الملتقيات والنَّدوات التي تُعنى بجهود جمعية العلماء المسلمين في العلم والدَّعوة والإصلاح.

-تخصيص دراسات معمَّقة حول جهود علماء الجمعية في الحديث وعلومه، وخصوصا جهود الإمام ابن باديس والميلي.

[91] - تفسير ابن باديس(ص 135-136)، وهو في آثار ابن باديس(312/1).

-استقراء جميع كتب علماء جمعية العلماء المسلمين لكتابة دراسة شاملة حول عنايتهم بمشكل الحديث ومختلفه، فإنَّ هذا الموضوع يستحق أن يُفرد برسالة أكاديمية متخصِّصة.

فهرس أهم المصادر والمراجع.

-آثار ابن باديس، عبد الحميد محمد بن باديس الصنهاجي، تحقيق عمار طالبي، دار ومكتبة الشركة الجزائرية، الطبعة الأولى، ١٣٨٨هـ-١٩٦٨م.

-الشرك ومظاهره، مبارك بن محمد الميلي الجزائري، تحقيق وتعليق: أبي عبد الرحمن محمود، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

-تفسير ابن باديس=مجالس التذكير من كلام الحكيم الخبير، عبد الحميد محمد بن باديس الصنهاجي، المحقق: علق عليه وخرج آياته وأحاديثه أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

-سنن ابن ماجة، أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجة القزويني، المحقق: شعيب الأرنؤوط-عادل مرشد-محمَّد كامل قره بللي-عَبد اللّطيف حرز الله، دار الرسالة العالمية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠ هـ-٢٠٠٩ م.

-سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني، المحقق: شعيب الأرنؤوط-محمد كامل قره بللي، دار الرسالة العالمية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩ م.

-شرح النووي على مسلم=المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، دار إحياء التراث العربي-بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ.

-صحيح البخاري=الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول اللهﷺ وسننه وأيامه، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي البخاري، دار التأصيل-القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م.

-صحيح مسلم=الجامع الصحيح، أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، المحقق: أحمد بن رفعت بن عثمان حلمي القره حصاري-محمد عزت بن عثمان الزعفران بوليوي-أبو نعمة الله محمد شكري بن حسن الأنقروي، دار الطباعة العامرة – تركيا، عام النشر: ١٣٣٤ هـ.

-فتح الباري بشرح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وتصحيح تجاربه: محب الدين الخطيب، المكتبة السلفية-مصر، الطبعة: «السلفية الأولى»، ١٣٨٠-١٣٩٠هـ.

-مجالس التذكير من كلام البشير النذير، عبد الحميد محمد بن باديس الصنهاجي، مطبوعات وزارة الشؤون الدينية، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

-مجموع الفتاوى، شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم رحمه الله وساعده: ابنه محمد وفقه الله، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف-المدينة المنورة-السعودية، عام النشر: ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

-مسند أحمد، الإمام أحمد بن حنبل، المحقق: شعيب الأرنؤوط-عادل مرشد، وآخرون، مؤسسة الرسالة-بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.